الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

**الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**

**الفرع: علوم اقتصادية**

**التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي**

## مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

# أثر أدوات السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر – دراسة حالة الجزائر 2000-2020 -



| إعداد الطلبة: | المشرف |
|---|---|
| غطوط محمد الشريف | صلاح الدين كروش |
| ربيع محمد أنور | |



لجنة المناقشة

| اسم ولقب الأستاذ | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| خندق سميرة | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | رئيسا |
| بوسيكي حليمة | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | مناقشا |
| كروش صلاح الدين | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | مشرفا ومقررا |

**السنة الجامعية 2023/2022**

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

الحمد لله السميع ذي العزة والفضل العظيم والصلاة والسلام على المصطفى الهادي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

مصداقا لقوله تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم "

نشكر الله العلي القدير الذي أنار درب العلم والمعرفة وأعاننا على إتمام هذا العمل كما نتقدم بالشكر والإمتنانالأستاذ"صلاح الدين كروش" لقبوله الإشراف على هذه الدراسة والذي لم يدخر وسعا في تقديم النصيحة والتوجيه لنا طيلة إجراء هذه المذكرة من خلال إرشاداته القيمة وتوجيهاته في كل خطوات البحث.

كما نتقدم بالشكر والإمتنان إلى أساتذتنا الأفاضل بمعهد العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم تجارية  كما نشكر أيضا الأساتذة المناقشين الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الدراسة وبدل الوقت والجهد في التدقيق وإثراء هذا البحث شكلا ومضمونا.

# فهرس الموضوعات

## الفهرس:


| فهرس المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| العنوان | |
| قائمة الجداول | |
| قائمة الأشكال | |
| مقدمة عامة | |
| الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية | |
| تمهيد | 11 |
| المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية | 12 |
| المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأنواعها | 12 |
| المطلب الثاني:تطور السياسة المالية في الفكر الإقتصادي | 14 |
| المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية | 17 |
| المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية | 17 |
| المطلب الأول: سياسة الإيرادات العامة | 18 |
| المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام | 23 |
| المطلب الثالث: سياسة عجز الموازنة (الموازنة العامة) | 28 |
| المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية | 31 |
| المطلب الأول: حالات الإختلال في الإقتصاد الوطني ودور الموازنة العامة في المجتمع | 31 |
| المطلب الثاني: التدخل المالي لدولة ونموذج التوازن الإقتصادي | 35 |
| خلاصة الفصل | 37 |
| الفصل الثاني: مفاهيم والنظريات المفسرة للنمو الإقتصادي | |
| تمهيد | 39 |
| المبحث الأول: مفهوم النمو الإقتصادي | 40 |
| المطلب الأول: تعريف النمو الإقتصادي وأنواعه | 40 |
| المطلب الثاني: عوامل ومعوقات النمو الإقتصادي | 42 |
| المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي | 45 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية | **45** |
| المطلب الثاني: نظرية النمو الكينزية (نموذج هاردو – دومار) | **49** |
| المطلب الثالث: نظرية النمو الداخلية (المعاصرة) | **52** |
| خلاصة الفصل | **57** |
| الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000–2020) | |
| تمهيد | |
| المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000–2020) | **59** |
| المطلب الأول: تطورات إيرادات الدولة من خلال الفترة 2000–2020 | **59** |
| المطلب الثاني: تطور نفقات الدولة خلال الفترة 2000–2020 | **61** |
| المطلب الثالث: تطور الناتج الداخلي الخام للدولة خلال الفترة 2000–2020 | **62** |
| المطلب الرابع: مقارنة تطور الناتج الداخلي الخام بالإيرادات ونفقات الدولة خلال الفترة 2000–2020 | **63** |
| المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2020 | **64** |
| المطلب الأول: مدخل نظري حول النسبية لجرامر | **64** |
| المطلب الثاني: خطوات اختبار النسبية | **65** |
| المطلب الثالث: الدراسة التطبيقية حالة الجزائر 2000–2020 | **66** |
| المطلب الرابع: النتائج و الاستنتاجات | **74** |
| خلاصة الفصل | **77** |
| خاتمة عامة | **79** |
| قائمة المصادر و المراجع | **84** |

**قائمة الجداول:**


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | متوسط نسبة تخصيص الانفاق على البحث و التطور بالنسبة لبعض الدول و المناطق خلال الفترة (1995-2000) | 43 |
| 02 | تطور الإيرادات العامة والنفقات GDP في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) | 59 |
| 03 | تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) | 62 |
| 04 | اختبار جدر الوحدة للمتغيرات بالأسعار الجارية عند مستوى السلاسل الزمنية و كذا الفروق. | 69 |
| 05 | اختبار عدد فترات الابطاء الزمني. | 70 |
| 06 | اختبار السببية لجرانجر. | 71 |
| 07 | نتائج تقديلر الانحدار المتعدد | 72 |

**قائمة الأشكال:**


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | يوضح الفجوة الانكماشية. | **32** |
| **02** | دور السياسة المالية لمعالجة الفجوة الانكماشية. | **33** |
| **03** | يوضح الفجوة التضخمية. | **34** |
| **04** | العلاقة بين السكان و الدخل. | **42** |
| **05** | منحنىAK يوضح دراسة و تحليل أثر أدوات السياسة المالية على الانتاج الداخلي الخام في الفترة 2000-2020. | **55** |
| **06** | يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020. | **61** |
| **07** | يوضح العلاقة بين الناتج الداخلي الخام والإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020. | **63** |
| **08** | منحنى بياني لسلسلة بواقي النموذج المقترح | **73** |
| **09** | منحنى اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي | **74** |

**الملخص**

من خلال موضوع بحثنا حاولنا أن نعرض مدى تأثير السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة التي عرفتها الجزائر، ونظرا لدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الأهداف المرجوة من خلال معالجة الأزمات وتفعيل النشاط الاقتصادي، كذلك ارتأينا دراسة مدى فعاليتها في ذلك باعتبار الإصلاح الاقتصادي ضرورة موضوعية للدول التي تعاني من اختلالات هيكلية وجب عليها تبني سياسات وبرامج الإصلاحات التي تمليها المؤسسات المالية الدولية، والملاحظ من خلال دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر فقد أسهمت في تحقيق الإصلاح الاقتصادي نسبيا على الصعيد الاجتماعي وذلك بتسجيل معدلات بطالة منخفضة وعالج مشكل السكن نوعا ما، أما على الصعيد الاقتصادي فقد سجلنا معدلات نمو البأس بها بالرغم من بعض الآثار السلبية منها ظاهرة التضخم مما أدى إلى فقدان القدرة الشرائية للفرد مما سبب انخفاض في الطلب الكلي.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة المالية، النمو الاقتصادي، فعالية السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2020-2000

Through our topic we tried to show how the finance policy effect on the investigation of the economic growth. During the currently economic transformations which Algeria witnessed. Due to the finance policy role in achieving the purposes through escaping the crises and activate the economic activity we also wanted to study how its effectiveness in it as the economic repair necessary for the countries which suffered from the lock of structural. It ough to build strategies and programmers of repairs which the international fiance companies provide. What was clear through the study of the Algerian finance poliy that it contributed in the economic relatively in the social phase through the unemployment average and residence problems .the decrease in whereas in the economic level we found an acceptable growth rates although some negative effects as the inflation which led to the loss of the purchasing capacity for individual and whid led to the decrease in the total demand.

**Keywords:** fiscal policy, economic growth, effectiveness of fiscal policy in Algeria during the period 2000-2020

# مقدمـــة

**تمهيد:**

تعد السياسة الاقتصادية العامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة متمثلة في سياسة نقدية وسياسة تجارية وسياسة مالية تعتبر السياسة المالية عنصرًا أساسيا في السياسة الاقتصادية للدولة في الاقتصاد فهي دراسة تحليلية للنشاط المالي لما تتضمنه من تكييف كمي لحجم النفقات العامة والإيرادات العامة، وتكييف نوعي لأوجه الإنفاق العام و مصادره، و تسعى إلى تحقيق أهدافها في حدود الإمكانيات المتاحة لها، لما يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام في إطار المبادئ التي تتبناها والأسس التي تقوم عليها.

**الإشكالية:**

نظرًا لعجز القطاع العام لوحده عن قيام بعملية تحقيق التوازن الاقتصادي والوصول إلى أقصى درجات التقدم والنمو الاقتصادي وهو الأمر الذي حتم على الجزائر إشراك القطاع الخاص وقد استخدمت أدوات السياسة لهذا الغرض وفي هذا الإطار يمكن طرح الإشكالية:

ما هو أثر أدوات السياسة المالية (الإيرادات العامة و النفقات العامة) على النمو الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام) في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي السياسة المالية و أدواتها و ماهي أثارها على المتغيرات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد الوطني للبلاد؟
- ما هو النمو الاقتصادي و ما هي أهم أثاره على المتغيرات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد الوطني للبلاد؟
- ما هو اتجاه تأثير كلا من أدوات السياسة المالية (الايراداتالعامة و النفقات العامة) على النمو في الانتاج الداخلي الخام في الجزائر خلال فترة (2000-2020)؟
- **الفرضيات:**

تقتضي معالجة الموضوع صياغة فرضية رئيسية و مجموعة من الفرضيات هي حصيلة مجموعة من القراءات وأبرز هذه الفرضيات:

**الفرضية الرئيسية:**

- لا يوجد تأثير لأدوات السياسة المالية (الايرادات العامة و النفقات العامة) على النمو الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام) في الجزائر 2000-2020.
- تتمثل السياسة المالية في تطور كلا من الايرادات العامة و النفقات العامة و لها تأثيرات كبيرة على المتغيرات الاقتصادية داخل البلد خاصة في الضرائب.
- يتمثل النمو الاقتصادي في نمو الناتج الداخلي الخام لأي دولة من سنة إلى أخرى و له تأثيرات كبيرة على المتغيرات الاقتصادية داخل البلد خاصة من خلال تطور الانتاج الوطني من سنة إلى أخرى.

بسبب نموذج القياس المستخدم قسمنا الفرضيات التالية إلى قسمين كمايلي:

- أن كلا من النفقات العامة و الايرادات العامة في الجزائر يسببان الانتاج الداخلي الخام أي أن السببية تتجه من النفقات و الايرادات العامة نحو النمو في الانتاج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).
- إن النمو في الانتاج الداخلي الخام بسبب كل من النفقات و الايرادات العامة في الجزائر، أي أن السببة تتجه من الانتاج الداخلي الخام نحو النفقات و الايرادات العامة فس الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

**أهمية الموضوع:**

تظهر أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية والجزائر من بين تلك الدول حيث اهتمت بالسياسة المالية لتطوير اقتصادها.
- معرفة الدور الفعال الذي تلعبه أدوات السياسة المالية في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

**أهداف البحث:**

من خلال هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، لعل أبرزها:

- محاولة التعريف بالسياسة المالية و دورها في اقتصاديات الدول.

- محاولة التعرف على الإجراءات التي انتهجتها الجزائر لتحقيق المستوى المرغوب من النمو الاقتصادي، وذلك في إطار السياسة المالية من خلال (السياسة الاتفاقية والسياسة الضريبية).

**أدوات الدراسة:**

- تقارير بنك الجزائر، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي.
- برمجيات إحصائية (Evieus 12).

**دوافع اختيار الموضوع:** لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من مجموعة من العوامل نذكر منها:

- ✓ أهمية النمو الاقتصادي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- ✓ مرونة السياسة المالية من خلال أدواتها في مواكبة التحولات الاقتصادية والمكانة التي حظيت بها في الجزائر انتهاجها.
- ✓ الميول الشخصية والرغبة في كيفية آلية عمل السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي.

**حدود الدراسة:** الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.

- الإطار الزماني: وتتمثل حدود هذه الدراسة في أنها خاصة بدراسة أثر السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الفترة ما بين 2000 إلى غاية 2020 في الجزائر.

**المنهج المتبع:** وقد تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة، ثم استخدمنا المنهج الإحصائي التحليلي و الذي يساعد بشكل كبير على تفسير النتائج على أرض الواقع من خلال استعراض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع وتحليلها.

**تقسيمات الدراسة:** تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة تتبعها ثلاثة فصول، تم نتائج الدراسة والتوصيات، خصصنا الفصل الأول والثاني للجانب النظري للدراسة أما الفصل الثالث فخصص للجانب التطبيقي للدراسة حيث عالج تطور السياسة المالية والنمو الاقتصادي للجزائر للفترة 2000-2020.

من خلال الفصل الأول نتطرق إلى الإطار النظري لسياسة المالية حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول يتناول عموميات حول السياسة المالية بالتطرق إلى مفهومها وأنواعها وتطورها في الفكر الاقتصادي وأهدافها. ومن خلال المبحث الثاني نتطرق إلى أدوات السياسة المالية، أما المبحث

الثالث فتضمن آلية عمل السياسة المالية. من خلال حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني و التدخل المالي للدولة.

من خلال الفصل الثاني نحاول التطرق إلى مفاهيم والنظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، من خلال مبحثين، ففي المبحث الأول مفهوم النمو الاقتصادي، وفي المبحث الثاني نتناول النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي. في الفصل الثالث: سوف نتناول دراسة تحليلية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2000-2020. حيث قسم إلى ثلاث مباحث

**الدراسات السابقة:** توجد عدة دراسات عالجت إشكالية أثر السياسة على النمو الاقتصادي، ومن بين أهم الدراسات السابقة للموضوع التي اطلعنا عليها:

**صعوبات الدراسة:**

- وجود بعض المعلومات المتناقضة فيما بينها في بعض المراجع.
- صعوبة الإلمام بكل جوانب الموضوع و ذلك لاتساع فترة الدراسة و الموضوع.
- اختلاف بعض التقسيمات حول الموضوع لكثرة البحوث الاقتصادية حوله.

# الفصل الأول:

# الإطار النظري للسياسة المالية

# الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية

## تمهيد:

تعد السياسات الاقتصادية والتي بواسطتها تعمل الدولة على التحكم في نشاطها الاقتصادي والتي من ضمنها السياسة النقدية، والسياسة المالية إذ يتجسد دور هذا الأخير في تسيير مواردها في تجاه مشاريع معينة من خلال نفقاتها الأزمة لذلك بغية تحقيق لأهداف المسطر لها مسبقا وهذا ما سنقوم بدراسته في هذا الفصل المعنون بالإطار النظري لسياسة المالية.

ضمن هذا الفصل سنقوم بدراسة الإطار النظري لسياسة المالية من خلال التطرق إلى التعريف بالسياسة المالية، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تحدثنا في المبحث الأول على عموميات حول السياسة المالية بالتطرق إلى تعريفها ومراحل تطورها عبر مختلف العصور (التقليدي، الكينزي، في التحليل الاقتصادي جانب العرض)، وكذا مجمل الأهداف لسياسة المالية، وضمن المبحث الثاني ناقشنا مختلف أدوات السياسة المالية المنتهجة من قبل السلطة المالية ثم المبحث الثالث الذي يتضمن آلية عمل السياسة المالية لمعالجة مختلف التقلبات الحاصلة على المستوى الاقتصادي.

## المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية.

من خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق إلى مختلف التعاريف للسياسة المالية وتطورها التاريخي والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

### المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأنواعها.

**أولا: تعريف السياسة المالية.**

1. السياسة المالية من الناحية التاريخية مشتقة من الكلمة الفرنسية"Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة.[1] وعلى ذلك فإن المصطلح كان يجب أن يكون مرادفا لمصطلح المالية العامة[2] كما هو مستخدم في اللغة الإنجليزية، لكي يضم الإيراد الحكومي والنفقات وسياسة الدين، ولكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف، ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي.[3]

2. استخدم keynes في كتابه النظرية العامة للاستخدام، الفائدة والنقود مصطلح السياسة المالية fiscal policy عند الإشارة إلى تأثير الضرائب على الادخار والإنفاق الاستثماري الحكومي الممول من خلال القروض المقدمة من طرف الجمهور.[4]

3. السياسة المالية هي دراسة تحليلية للأدوات والوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة وهي تتضمن فيما تتضمنه تكيفا كميا لحجم الإنفاق العام وكذا تكيفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكيفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق و مصادر هذه الإيرادات[5] بهدف المحافظة على مستوى الطلب

---

[1]. درواسي مسعود، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990- 2004**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005- 2006، ص 47.

[2]. المالية العامة: العلم الذي يدرس النفقات العامة و لإيرادات العامة و توجيهها من خلال برنامج معين يوضح لفترة محددة بهدف تحقيق أغراض الدولة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة.

[3]. محمد حلمي الطوابي، **أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة – دراسة مقارنة- دار الفكر الجامعي**، الاسكندرية، ط(1)، 2007، ص 08.

[4]. معط الله آمال، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970- 2002**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص 13.

[5]. عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية و النقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي**، مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، ط(1)،1997، ص 144.

الذي يؤدي إلى تخفيض حدة تذبذبات الناتج المحلي الإجمالي حول الناتج الذي يحقق التشغيل الكامل.[1]

4. السياسة المالية تشير إلى الجهود و المحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل لدولة التضخم و ذلك من خلال سياسة الإنفاق والضريبية واقتراض العام.[2]

**بصفة عامة:** ومن مجمل التعريفات السابقة يمكن القول أن السياسة المالية هي استخدام السلطات العامة للأدوات التي يمكن للسياسة المالية أن تستخدمها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و التي تتمثل في مصادر الإيرادات العامة ( الضرائب و الرسوم و القرض العام، و الإصدار النقدي...إلخ) و كذلك الإنفاق العام و هنا تأتي الميزانية العامة للدولة لتضم كافة هذه الإيرادات و النفقات العامة، و لتشكل برنامجا متكاملا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

**ثانيا: أنواع السياسة المالية:**

1 **السياسة المالية المتمثلة في التمويل بالعجز:** و تكون من خلال الطرق التالية:

أ- **التوسع في النفقات الحكومية:** وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة، تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين عن العمل، الأطفال... وهذا النوع من الإعانات أو الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار و زيادة العمالة.

ب- **التسريع في سداد جزء من القروض العامة:** قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد استحقاقها يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها و مقدرتها على التوسع الائتمان المصرفي.[3]

ت-**تخفيض الإيرادات الضريبية:** الهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلىأن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي و بالتالي

---

[1]. البشير عبد الكريم، **أثر السياسة المالية و النقدية على النمو و الاستخدام في الجزائر**، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص 03.

[2]. مسيعد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2010، ص 263.

[3]. عماري الياقوت، **أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر**، جامعة أوكلي منحد أولحاج، البويرة، الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، 2015/2014، ص 15.

زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتسمى السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز في حالة الكساد ( سياسة مالية توسعية).

2 **السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض:** من خلال الأساليب التالية:

أ- **زيادة الإيرادات الضريبية:** ويستعمل هذا الأسلوب في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، و قد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك ومن هنا نقع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة لدخول متدنية.

ب-**التوسعفي إصدار القروض العامة:** و يعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية و يبيعها للجمهور، و يكون ذلك الإقراض إما اختياريا أو إجباريا.

ت-**الحد من الائتمان المصرفي:** و يكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوح، رفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم، وكل هذا التأثير على كمية النقود المعروضة و سعر الفائدة، و بالتالي التأثير على حجم الاستثمار. و تسمى السياسة المالية المتمثلة بالفائض ( سياسة مالية انكماشية).[1]

## المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي:

### أولا: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

كان الاقتصاديون القدامى أمثال دافيد ريكاردو و جون ستيوارت ميل وألفريد مارشال يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة و عند مستوى التشغيل الكامل دائما كما ظهر قانون ساي Say و هو من دعائم الفكر التقليدي و يبنى على أن " العرض يوجد الطلب عليه" و يوجد علاقة سببية مباشرة بين الانتاج و الإنفاق و أن كل زيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة مساوية لها في الدخل النقدي حيث أن النقود وفقا لهذا الفكر هي وسيط للتبادل فحسب. و أن أي زيادة في الدخول النقدية تتحول للإنفاق على السلع و الخدمات فكل زيادة في الإنتاج تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق " الطلب" لشراء هذا الانتاج الجديد " العرض".[2] كما لا ننسى مدلول اليد

الخفية لآدم سميث و بيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية و المنافسة التامة. و لما كان الناس و فقا لهذا الفكر لا يحملون النقود لذاتها ولكن كوسيلة لتبادل ليس إلا فإن أي زيادة في

[1]. عماري الياقوت، نفس المرجع السابق، ص 15- 16.

[2]. محمد الكفراوي، **السياسة المالية و النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، المرجع السابق، ص 150.

الدخول النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع و الخدمات فكل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق. لشراء هذا الإنتاج الجديد. فإذا ما ترك الفرد (القطاع الخاص) حرا بيئة تتوافر فيها كل ضمانات الحرية الاقتصادية يسعى لإشباع حاجاته و رغباته وتعظيم ثرواته فإنه لن يتوقف عن زيادة الإنتاج إلا عند مستوى العمالة حيث توظف كافة الموارد الاقتصادية كاملة.[1]

**ثانيا: السياسة المالية في الفكر الكينزي**

لقد أثبت الكساد العالمي الكبير 1929 م عدم امكانية تحقيق التوازن الاقتصادي، وأوضح بجلاء أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في إحداث التوازن المنشود، ونتيجة لذلك فقد اتخذت السياسة المالية معنى أوسع من المعنى السابق، فلم يعد من الممكن أن تظل هذه السياسة ذات طابع حيادي ويعتبر هذا التطور نتيجة للفكر الكينزي الذي ينبع من نظرية كينز حيث عارض أفكار الكلاسيك في كتابيه الكبيرين " تحليله العملة 1931" و " النظرية العامة للتشغيل و الفائدة 1936"، والتي انتقد فيها قانون ساياsay للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد الانتاج و الدخل و مستوى التوظيف، وأكد عجز الأساليب والسياسات التي اقترض الكلاسيك قدرتها على العودة دائما بالنشاط الاقتصادي إلى مستوى التوظيف الكامل، وأكد وجود الكثير من التناقض والتعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، بل أن الفرد في سعيه لتحقيق مصلحة الخاصة قد يخطئ أكثر مما يصيب، فالفرد ليس بدرجة الرشادة التي افترضها الكلاسيك وما دام الأمر كذلك فإن الدولة " القطاع العام" قد تكون في بعض النشاطات أكثر رشدا من الفرد " القطاع الخاص" والدولة بطبيعتها ليست أقل إنتاجية من القطاع الخاص، و الدولة بحكم كونها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية فإنها أكثر قدرة على تحقيق مصلحة المجتمع.

وهنا يلقي كينز على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أدوات السياسات الاقتصادية بصفة عامة، والسياسة المالية بصفة خاصة، لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أوضح أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الدولة، بل والأهم من

ذلك توازن ميزانية الاقتصاد ككل ولو أدى هذا إلى عدم توازن ميزانية الدولة في المدة القصيرة على الأقل وهو ما يعرف بنظرية العجز المنتظم.[2]

[1]. حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، ط(1)، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 21-22.

[2]. زويش سمية، **السياسة المالية و أثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، 2000/ 2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة، جامعة البويرة، الجزائر، 2015/2014، ص 6-7.

**ثالثا: السياسة المالية في التحليل الاقتصادي جانب العرض:**

تؤكد مدرسة اقتصادي جانب العرض على دور السياسة المالية في إنعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي العرض الإجمالي بدلا من التأكيد على دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال والتوظيف عن طريق الإنفاق حسب رؤية المدرسة الكينزية، إذ تعتمد تحليلاتهم في ذلك على خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الأسعار والأجور لتفعيل آلية السوق الحرة أداة لتخفيض الموارد المثلى وليس عن طريق تأثير تدفقات الدخل والإنفاق، فمعدلات الضريبة تؤثر في الأسعار النسبية للسلع، وبالتالي في العرض من اليد العاملة ورأس المال وهذا ما يؤكده أنصار هذه المدرسة من رفع قيمة المكافأة بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية مثل العمل والادخار والاستثمار مقارنة بوقت الفراغ والاستهلاك، ومن جهة أخرى يتمثل تحليل التغيير في الضريبة في الدخل المتاح للإنفاق، فخفض الضرائب مثلا عن العمل أو الفائدة أو أرباح الأسهم يسهم وبشكل فعال في زيادة الادخار والاستثمار والذي ينعكس بدوره بصورة إيجابية على العرض الكلي ومن ثم على النشاط الاقتصادي.

ولعل أهم الأسس للسياسة المالية التي استندت إليها هذه المدرسة هي:

- إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة، وفي هذا الخصوص يولي أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لخفض معدلات الحدية للضرائب على رأس المال والضرائب على الدخل.
- أن يكون النظام الضريبي أقل تصاعدية، أي الحد و بشكل ملموس من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة.
- أن يكون الحد من الضرائب مصحوبا بتخفيض الإنفاق الحكومي.
- أن يصمم النظام الضريبي بحيث يشجع الإنتاجية و العرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي.[1]

[1]. بلوافيمحمد،،**أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970- 2011**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بلقايد،الجزائر، 2012/ 2013، ص 60-58.

## المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية.

تسعى السياسة المالية لتحقيق جملة من الأهداف من بينها ما يلي:

**أولا: تحقيق العدالة الاجتماعية:**

ويقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته، ولا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد.

**ثانيا: تحقيق التوازن العام:**

وهو التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي( نفقات الأفراد للاستهلاك، و الاستثمار، بالإضافة إلى نفقات الحكومة) و بين مجموع الناتج الوطني. ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد منالطرق من بينها: الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

**ثالثا: تحقيق التوازن المالي:**

ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، كأن تستخدم القروض إلا للأغراض الإنتاجية، وأن يتسم النظام الضريبي بالصفقات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة و الغزارة و يلائم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع و مواعيد الجباية.

**رابعا: تحقيق التوازن الاقتصادي:**

و معنى التوازن الاقتصادي هو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل ولذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام معا للوصول إلى أقصى نتاج ممكن. ويتحقق التوازن بين القطاعين الخاص والعام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والعامة معا إلى أقصى حد مستطاع. أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

## المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

سنقوم في هذا المبحث لدراستنا لأدوات السياسة المالية، والتي تمكننا من معرفة النشاط المالي للدولة والآثار التي تحدثها على الاقتصاد القومي، إذ قمنا بتقسيمه إلى ثلاث أقسام على النحو التالي:

### المطلب الأول: سياسة الإيرادات العامة.

**تعريف الإيرادات العامة:** تعرف على أنها عبارة عن جميع الأموال النقدية، والعينية، والمنقولة، والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة.

كما تعرف أيضا أنها الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية، أو من مصادر خارجية عن ذلك سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.[1]

**أولا: الضرائب والرسوم.**

**1. الضرائب**

**أ- تعريف الضريبة:**

**التعريف الأول:** الضريبة مبلغ من النقود تجبر الدولة، أو الهيئات العامة المحلية، الفرد على دفعه إليها بصفة نهائية ليس في مقابل انتفاعه بخدمة معينة و إنما لتمكنها من تحقيق منافع عامة.[2]

**التعريف الثاني:** بأنها مبلغ من النقود يجبيه أحد الأشخاص العامة جبرا من الأفراد بصفة نهائية ودون مقابل خاص بغرض الوفاء بمقتضيات السياسة العامة لدولة.[3]

**ب- الآثار الاقتصادية للضرائب.**

- ✓ **أثر السياسة الضريبية على الاستهلاك:**[4]

تؤثر الضريبة بصفة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها حيث يتحدد هذا بحسب سعر الضريبة المفروضة، فكلما كان السعر مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح، ويترتب على ذلك التأثير على حجم ما يستهلكه الأفراد من السلع وخدمات.

---

[1]. سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، نفس المرجع السابق، ص 22.

[2]. زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، ط(1)، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998، ص 120.

[3]. مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام المالية العامة**، ط (1)، المدينة الجامعية الجديدة، 2003، ص 303.

[4]. عبد الهادي النجار، "**اقتصاديات النشاط الحكومي**"، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1982، ص 225.

فالضريبة تؤثر على الاستهلاك بالنقصان، إذ أنها تعمل على إنقاص الدخل المتاح أو الممكن التصرف فيه فينخفض الاستهلاك.

✓ **أثر السياسة الضريبية على الادخار:**

فرض الضريبة يؤثر في دخول الأفراد بالنقصان و بالتالي تقليل الإنفاق على الاستهلاك مما يؤثر سلبا على مدخراتهم، إلا أن تأثير الضريبة في حجم الادخار ليكون واحدا بالنسبة للدخول المختلفة، فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك والادخار وفقا لمرونة كل منهما، وكذا إعادة توزيع الإنفاق على الاستهلاك لمصلحة الإنفاق الضروري على حساب الإنفاق غير الضروري.

من هنا تجد أن أثر الضريبة على الادخار لمقدار دخل المكلف ونوع معيشة، والحالة الاقتصادية عموما، ومدى توافر الباعث على زيادة النشاط مع دفع الضريبة.

✓ **أثر السياسة الضريبية على الإنتاج:**

بما أن الضريبة تؤثر في الاستهلاك والادخار بالسلب، وهذا من شأنه تثبيط الإنتاج لأن الاستهلاك عامل مهم للنمو الاقتصادي، كما أن الادخار تربطه علاقة طردية بالاستثمار وبالتالي الانتاج، فكلما كان الادخار كبيرا كلما زاد حجم الاستثمار وهذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج.[1]

✓ **أثر السياسة الضريبية على توزيع الدخل:**

قد يترتب على الضريبة إعادة توزيع الدخل والثروات بصورة غير عادية لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة باعتبارها أشد عبئا على الطبقات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار.

من هنا نجد أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع، فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في صورة نفقات تحويلية، بمعنى تحويل الدخول.[2]

✓ **أثر السياسة الضريبية على الأسعار:**

الأصل أن الضريبة تقتطع جانبا من دخول الأفراد، الأمر الذي يجعل المستوى العام للأسعار يتجه نحو الانخفاض و ذلك بشرط أن تدخل حصيلة الضريبة هذه مجال التداول، ويعني ذلك أنه إذا تم الاحتفاظ بمقدار الضريبة دون أن يزداد معه تيار التداول النقدي كما إذا تم سداد قرض خارجي

---

[1]. عبد الهادي النجار، مرجع سبق ذكره، ص 225.

[2]. سوزي عدلي ناشد " **الوجيز في المالية العامة**"، ط (1)، الاسكندرية، دار الجامعية الجديدة، 2000، ص 223.

بهذه الحصيلة الضريبية مثلا أو تكوين احتياطي معين، فإن تيار الإنفاق النقدي و من ثم يخف ضغط الطلب على الأسعار في فترات التضخم. أما فترات الانكماش حيث تلجأ الدولة إلى الاقتطاع الضريبي

من دخول الأفراد، فإن تشجيع الانفاق و خاصة من جانب الدولة لتشجيع الطلب الكلي الفعال يقضي على عوامل الركود وفقا لتحليل كبير في هذا الشأن.[1]

**2- الرسوم:**

تمثل الرسوم النوع الثاني من الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل تقديمها خدمات خاصة للأفراد.

أ- **تعريف الرسم:** بأنه مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة و ذلك للحصول على خدمة خاصة ذات مقابل مزدوج، فهي تحقق في آن واحد نفعا خاصا لمن يستمتع بها بالإضافة لنفع آخر عام يعود على المجتمع من إجراء أدائها.[2]

تعتبر من مصادر الإيرادات العامة لدولة ذات الأهمية الخاصة، وتتميز بأنها من الموارد المالية التي تدخل خزينة الدولة بصفة دورية منتظمة ومن ثم تقوم السلطات العمومية باستعمالها في تمويل نفقاتها العامة و تحقيق المنافع العامة. ويعد الرسم من أقدم مصادر الإيرادات العامة، حيث كان يمثل فالعصور الوسطى أهمية كبيرة تفوق الضرائب و يرجع ذلك إلى:

أن في ذلك الزمن كانت العلاقة بين الدولة و مواطنيها أشبه ما تكون علاقة تعاقدية، حيث كانت الدولة تقدم خدمات معينة للأفراد بواسطة مرافقها الادارية، مقابل التزام الأفراد بدفع مبلغ معين في شكل رسوم يعني يفضلون اللجوء إلى الضرائب بدلا من الضرائب.

**ب- خصائص الرسم.**

يتميز الرسم بالخصائص التالية:

**1 الصفة النقدية للرسم:** كان الرسم قديما يحصل في صورة عينية، وفقا للأوضاع الاقتصادية العامة السائدة في ذلك الوقت. ومع تطور دور الدولة وماليتها صار ضروريا أن يتم دفع الرسوم في صورة نقدية، يعني لا يمكن أن تتم جباية الرسم في صورة عينية بل يتم فرض الرسوم بصفتها النقدية وجبايتها على نفس الشكلكما تنص عليه النصوص القانونية.

---

[1]. سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، نفس المرجع السابق، ص 223.

[2]. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، ط (1)، الاسكندرية، دار الجامعية الجديدة للنشر، 1999، ص 132.

**3صفة الإجباري للرسم:** يدفع الرسم جبرا من طرف الشخص الذي يتقدم بطلب الخدمة ويظهر هذا العنصر إلا عند طلب الخدمة، ومن ثم فإن الشخص يكون له حق الاختيار في طلب الخدمة من عدمه.

**4 صفة المقابل للرسم:** يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة.

**5 طابع المنفعة:** بكونه يتميز عن أهم مصادر الإيرادات العامة و هي الضرائب، يعني السعي وراء ذلك إلى تحقيق منفعة خاصة و عامة للمجتمع و الاقتصاد ككل.[1]

**ثانيا: القرض العام.**

1) **تعريف القرض العام:** تعرف بأنها مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الأفراد الطبيعيين والمعنويين سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها، وفي مقابل ذلك تلتزم الدولة بشراء أصل القرض وفقا لما يقتاضه عقد الاتفاق، وكذلك بمبلغ إضافي يمثل الفائدة على القرض يحدد بالإنفاق في عقد القرض.[2]

- هي الأموال التي تستقبلها الدولة من الأفراد في الظروف غير العادية، لتغطية نفقات غير عادية: كنفقات الحروب والاستعدادات العسكرية، ونفقات الكوارث الطبيعية والمناخية من زلازل وبراكين، و فيضانات...الخ.[3]

**2) أنواع القروض العامة:**

تتنوع القروض العامة تبعا لطبيعة القرض، ومصدره، و مدته.
فبالنسبة لطبيعة القرض: فهناك قروض اختيارية، وقروض اجبارية.
وبالنسبة لمصدر القرض: فهناك قروض محلية، وقروض خارجية.
وبالنسبة لمدة القرض: فهناك قروض قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل، و طويلة الأجل.

---

[1]. محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 135، 134، 133.
[2]. يونس أحمد البطريق و آخرون، **مبادئ المالية العامة**، دارا الجامعية ،ط(1) ، الاسكندرية، 2000، ص 317.
[3]. غازي حسين عناية، **أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 210.

1) **القروض الاختيارية و القروض الاجبارية:** وتعني القروض الاختيارية حرية الاقتراض، أو الإقراض من عدمه. و تتم بإدارة الطرفين: المقترض، والمقرض، وقبولهما بشروط القرض، والذي تعلن الدولة عادة عن أحكامهكمقداره، و مقدار فوائده، وشروط الاكتتاب

به وتاريخ سداده، و تترك للأفراد حرية الاكتتاب به من عدمه دون إكراه أو إجبار، و لكن قد تحفزهم إلى ذلك بإغرائهم بفوائد مالية عالية تدفع لهم عند سداده.

1) **القروض المحلية والقروض الأجنبية:** ويقصد بالقروض المحلية تلك التي تحصل عليها الدولة من السوق المحلية الداخلية، أي عن طريق العقود التي تعقدها مع رعاياها، أو مؤسساتهم، من شركات، وبنوك، ومصارف، و غيرها. و غالبا ما تلجأ الحكومات إلى مثل هذا النوع من القروض عند حاجتها للأموال لتمويل بعض مشروعاتها، أو لتحقيق أهداف خطتها الاقتصادية، أو رغبة منها لامتصاص مدخرات الأفراد وتوظيفها في مشروعات الاستثمار المنتجة، أو لتقليل النقد المتداول في أيدي الأفراد، وتحويله إلى خزينتها كنوع من تثبيت الأسعار، ومنع ارتفاعها.

أما القروض الأجنبية، فهي تلك التي تحصل عليها الدولة من السوق الخارجية، الأجنبية كالدول، والمؤسسات، والمنظمات، والمصارف الأجنبية، وذلك لسد العجز في ميزان مدفوعاتها، أو العجز في مدخراتها من العملة الصعبة مما يساعدها على استيراد، وشراء معدات الإنتاج من الخارج وبالتالي استحداث التنمية الاقتصادية، وبالمعدلات المرسومة في خطتها الاقتصادية الخماسية، أو العشرية، ومن ثم حفز النمو الاقتصادي و بالمعدلات المخططة له.

2) **القروض قصيرة الأجل و متوسطة الأجل و طويلة الأجل:** أما القروض قصيرة الأجل فهي التي لا تتعدى مدتها السنة، والتي تعقدها الدولة لتمويل احتياجاتها المالية المستعجلة، و تصاحبها عادة سندات أو أذونات الخزانة، والتي تصدرها الخزانة العامة وتغطي بها العجز في ميزانيتها العامة.

أما القروض متوسطة الأجل، فهي التي تزيد مدتها من عشر إلى عشرين سنة وهذه القروض سواء متوسطة، وطويلة الأجل غالبا ما تتسم فوائدها بالارتفاع، ويكتتب بها الأفراد، والبنوك المركزية، والتجارية، والمؤسسات المالية الأخرى وغالبا ما يتحدد تاريخان للوفاء بهما، بحيث تعمد الدولة إلى هذا

الوفاء في التاريخ الأول، وإن لم تسمح لها ظروفها المالية تلزم بالوفاء في التاريخ الثاني فتقوم بتسديد قيمة القرض مع فوائده.[1]

## المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام.

### أولا: تعريف النفقة العامة.

تعرف النفقة العامة يختلف من بلد لآخر ومن حقبة زمنية لأخرى سواء كان هذا الاختلاف من حيث خصائصه أو من حيث حجم هذه النفقات و ذلك لاختلاف مفهوم الخدمات العامة التي تهدف إلى إشباع حاجات عامة ومن هنا يمكن أن نخلص إلى المفهوم المبسط لنفقة العامة " إن النفقة العامة تعني استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيقا لمنفعة عامة"[2]

ينظر إلى النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة.[3]

### ثانيا: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة.

ترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

1 تدهور قيمة النقود.

2 اختلاف طرق المحاسبة المالية.

3 زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانها.

**1 تدهور قيمة النقود:** يقصد بتدهور قيمة النقود، انخفاض قوتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل وهي الظاهرة التي يمكن أن تفسر ارتفاع أثمان السلع والخدمات.

ومن الملاحظ بصفة عامة أن قيمة النقود آخذة في الانخفاض بصورة مستمرة، وإن كانت نسبة التدهور تختلف من دولة إلى أخرى. ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة النفقات العامة لمواجهة هذا التدهور، فالدولة تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على

---

[1]. غازي عناية، **المالية العامة و التشريع الضريبي**، ط(1)، دار البيارق للنشر، عمان، ص 61، 62،63.

[2]. صالح الرويلي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط(2)، 1988، ص 23، 25.

[3]. عاطف وليم أندراوس، **الاقتصاد المالي العام**،: دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط(1)، 2009، ص 99.

نفس المقدار من السلع والخدمات. فالزيادة هنا في رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الأفراد.

ويعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.[1]

2**اختلاف طرق المحاسبة المالية:** كان المتبع فيما مضى، أن تخصص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإيرادات و المصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، و من ثم لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة ما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها.

3 **اتساع المساحة الإقليمية للدولة و زيادة عدد السكان:** إن اتساع مساحة الإقليم نتيجة لضم مناطق جديدة للدولة قد يترتب عليه زيادة ظاهرية، إذ لا تترتب على هذا الانضمام أية زيادة في الخدمات بالنسبة لسكان الإقليم الأصلي. و قد تحقق هذا السبب مرارا بالنسبة لبعض الدول الأوربية التي تغيرت حدودها واتسعت مساحة أقاليمها عقب بعض الحروب.[2]

إن الزيادة في النفقات العامة الناجمة عن زيادة عدد السكان تعتبر ظاهرية عندما لا يتزايد النصيب المخصص للفرد الواحد. أما إذا ترتب عنها زيادة في نصيب الفرد الواحد فإن هذه الزيادة تعتبر حقيقة.[3]

**رابعا: أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة.**

تشمل أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة ما يلي:

**1. الأسباب السياسية:**

أدى تطور الدول و مؤسساتها و أحزابها و البلديات و جمع الأجهزة المحلية إلى زيادة حجم الإنفاق على هذه المؤسسات و بالتالي يستفيد المواطن من تطور هذه الأجهزة و خدماتها، و هكذا تفرعت الأسباب السياسية لتشمل المجالات التالية:

. إن وجود الأحزاب وتنظيم المواطنين ضمنها سوف يساهم في رفع مستوى الوعي السياسي، وسوف يسهل عمليات الانتخاب لاختيار الرئيس والوزراء والأجهزة الإدارية الأخرى، وبالتالي فإن هذه الأحزاب تحتاج للمساعدة من قبل الدولة سنويا.

---

[1]. سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2000، ص 63.

[2]. مجدي محمد شهاب، **الاقتصاد المالي**، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، 1999، الاسكندرية، مصر، ص 66.

[3]. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط(3)، 2006، ص 186.

كما أن نشوء منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها مثل منظمة الصحة الدولية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة المرأة والطفل...إلخ، والمنظمات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية أدى إلى زيادة الإنفاق، حيث تقدم المنظمات الخبرات والاستشارات للدول أحيانا المساعدات المادية والمعنوية، فينعكس ذلك إيجابا على حياة المواطنين وبالتالي الإنفاق عليها سوف يكون إنفاقا حقيقا.

. زيادة حجم التمثيل الدبلوماسي في الدول الأجنبية و ذلك لخدمة الرعايا المقيمين أو العاملين في الخارج، وقد تقوم بعض الدول التي لها رعايا كثيرين في بلدان أجنبية بعقد مؤتمرات وندوات لتوثيق الروابط بين المغتربين والموطن الأم، و ذلك لما فيه من خدمة للرعايا و الوطن في آن واحد، وهذا الإجراء رتب نفقات جديدة لم تكن موجودة سابقا.

**2 . الأسباب الاقتصادية:**

. إقامة مشاريع البنى التحتية في الاقتصادية من طرقات جسور ومرافئ ومطارات و سكك الحديد والماء والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي والحدائق العامة وغيرها، وجميع هذه المرافق الحيوية وضرورية للاقتصاد الوطني، ولا تستطيع الدولة الاستغناء عنها.

. إقامة المشاريع الاقتصادية العامة أو المشاركة مع تطور القطاع الخاص في إقامة بعض المنشآت الصناعية الكبرى، فقد أقامت دول شرق آسيا هذه المشاريع لتنمية وتطوير البلاد.

. إن محاربة الركود يرض على الدولة الإنفاق لزيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي في الاقتصاد وذلك إلى الحد الذي يستطيع من خلاله تحريك عجلة الإنتاج، وقد دعت المدرسة الكينزية لزيادة الإنفاق العام في حالة الركود بهدف زيادة الطلب الذي يؤدي بدوره لزيادة الإنتاج وهو ما يساهم في إخراج الاقتصاد من حالة الركود.

**3 . الأسباب الاجتماعية:**

زيادة حجم الإنفاق العام على قطاع الصحة والتعليم والثقافة والرياضة وحماية التراث وتطوير المعارف عامة، وهذه المجالات واسعة وتتطلب العديد من القوى العاملة والخبرات والمواد والسلع، وهي بطبيعتها قطاعات غير منتجة أي ليس لها أي مورد وجميع نفقاتها ستكون من الموازنة العامة للدولة وقد يصل ترتيب الإنفاق عليها في المراتب الأولى بين القطاعات.

. الضمان الاجتماعي والصحي: إن إتباع اكثر الدول أنظمة متطورة في الضمان الاجتماعي قد فرض على الجميع تعميم التأمين الصحي والاجتماعي لتضمن الدولة سلامة عمالها وموظفيها أثناء العمل وفي سن التقاعد وهذا ما يفرض على الدولة دعم الضمان الاجتماعي والصحي بمبالغ كبيرة جدا، وذلك لتحسين ظروف المعيشة.

زيادة عدد السكان: إن زيادة هذا الأخير يفرض على الدولة التوسيع في خدمات الصحة والتعليم والثقافة والطفولة و غيرها، الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم الإنفاق العام.

. محاربة البطالة: إن محاربة البطالة مسؤولية وطنية تشترك فيها الدولة مع القطاع الخاص ومنظمات العمل المدني، حيث يسعى الجميع لتخفيض عدد العاطلين عن العمل لذلك على الدولة تقديم إعانات للعاطلين عن العمل، أو تأمين فرص العمل التي تكلف بطبيعتها مبالغ كبيرة لم تكن موجودة في السابق.[1]

**خامسا: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.**

أصبحت النفقات العامة في الوقت الحاضر أداة رئيسية من أدوات السياسة تستخدمها جميع الدول، ولا شك أن معرفة هذه الآثار ستقودنا في تحقيق الأهداف المطلوبة، و يتوقف مدى تأثير الإنفاق العام على حجم ذلك الإنفاق فكلما عظم حجم الإنفاق كان تأثيره كبير.

**1 . أثر النفقات العامة على الانتاج القومي:** الناتج القومي هو أحد صور الدخل القومي وهو مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع حلال فترة زمنية محددة عادة سنة: ويمكن تقسيم الآثار إلى نوعين مباشرة وغير مباشرة.

حيث تتمثل الآثار المباشرة في الإنفاق على المرافق الأصلية وهي الدفاع الخارجي، وحفظ الأمن والقضاء والأشغال العامة. والإنفاق على المرافق الإضافية كالتعليم والمواصلات والوقاية الصحية وغيرها. فالإنفاق على المرافق الأصلية يعد ضروريا للإنتاج فاختلال الأمن سيؤدي حتما إلى عزوف الأفراد عن الإنتاج لعدم اطمئنانهم على أموالهم.

أما الآثار غير المباشرة التي تعد بمثابة إفراز للآثار المترتبة على الإنفاق العام المباشر وهذا يستلزم منا التعرض إلى كل من مفهومي المضاعف والمعجل لبيان الآثار.

- ✓ **المضاعف:** يعتبر " كاهن" أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية إذ حاول قياس العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل وتتحدد قيمته كالآتي:

$$M = \Delta Y / \Delta$$

حيث M : يمثل المعامل العددي للمضاعف.

$\Delta Y$: تمثل الزيادة في الدخل القومي.

$\Delta$: تمثل الزيادة في الاستثمار.

[1]. بلوافي محمد، **أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي**، حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص 95-94-93-92-91.

إذن الفكرة الجوهرية للمضاعف هي أن القيام بإنفاق استثماري معين من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

- ✓ **المعجل:** لا تقتصر الآثار غير المباشرة التي تتركها النفقات العامة على الإنتاج القومي على الحلقات المتتابعة من الاستهلاك المتولدة على الإنفاق الأولي و إنما هناك بالإضافة إلى آثار غير مباشرة تتركها هذه النفقات في الطلب على أموال الاستثمار ذلك الذي يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية.[1]

**2 . أثر النفقات العامة على الاستهلاك:** يظهر أثر النفقات العامة على الاستهلاك من خلال شراء الدولة السلع والخدمات وتوزيع المداخيل على أفراد الشعب.

ففي الحالة الأولى تشتري الدولة هذه السلع والخدمات وتقدمها للمجتمع مثل وجبات الطلبة والتوسع في الخدمات الصحية والتعليمية.

أما في الحالة الثانية، فيتحدد حجم الاستهلاك بما تدفعه الدولة من أجور ومرتبات لعمالها. لكن الاستهلاك يظل منخفضا إذا اقتصر على الفئات المنتجة، لذلك تنفق الدولة في إطار النفقات الاجتماعية أموالاً كثيرة لزيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات من قبل الطبقات الفقيرة، مما يزيد في حجم الاستهلاك.[2]

**3 . آثار الإنفاق العام على مستوى الأسعار:** لا تتحدد الأسعار المختلفة في اقتصاديات السوق بفعل قوى العرض والطلب فقط بل قد تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريق مباشر أو غير مباشر. وقد كان هذا التدخل إلى وقت قريب استثناء تستلزم فقط الأوضاع الاقتصادية الخطيرة

(كاللازمات الاقتصادية) ولكنه أصبح منظمًا وهامًا في الاقتصاد الحديث سواء نتيجة المطالبة بتدخل الدولة أو بتدخلها تلقائيًا.[3]

**4. أثر النفقات العامة على التشغيل:** مما يساعد على خلق فرص التشغيل إنفاق الدولة في إطار

المساهمة كليًا أو جزئيًا في الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العامة الاقتصادية. كما أن تقديم المساعدات للمنتجين قد يحول دون تسريح العمال، وقد يؤدي إلى خلق قنوات انتاجية جديدة تستوعب

---

[1]. عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، ط(1)،وهران للنشر، الأردن، 2010، ص 177-178- 170-169-168.

[2]. أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة، " النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة"**،ط(1)، دار هومه للنشر، الجزائر، 2010، ص 85.

[3]. حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ط(3)،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 33.

اليد العاملة الإضافية. كما أن النفقات التحويلية المتعلقة بالضمان الاجتماعي تجعل الأفراد يشعرون بالضمان في الحاضر والمستقبل (تعويض مصاريف العلاج، منحة الشيخوخة...) وعليه يقبلون على العمل أينما كان.[1]

## المطلب الثالث: سياسة عجز الموازنة (الموازنة العامة).

### أولا: تعريف الموازنة العامة.

. الموازنة العامة هي تقدير مفصل، ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن.

. الموازنة العامة هي نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة، ويعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية والاقتصادية للدولة وهي كذلك خطة مالية للدولة، تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة، لسنة مالية مقبلة، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تتبناها الدولة.[2]

### ثانيا: أنواع العجز الموازني.

يمكن تمييز عدة أنواع من أنواع العجز الموازني.

1. **العجز الجاري:**و يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد، والذي يجب تمويله بالاقتراض. ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.

وهناك من يرى أنه الفرق بين الإنفاق الجاري والإيرادات الجارية، حيث يعبر الإنفاق الجاري عن مجموع الإنفاق من دون الإنفاق الاستثماري في حين تعكس الإيرادات الجارية الإيرادات العادية.

2. **العجز الأساسي:** يتضمن العجز الجاري وفقا للمفهوم الأول فوائد الديون، إلا أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي، مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية و ليست حالية. ويعمل العجز الأساسي على استبعاد هذه الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية.

---

[1]. أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة**، نفس المرجع السابق، ص 88، 87.

[2]. محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 04.

3.إذن:

| العجز الجاري = العجز الجاري – الزائد على القروض المتعاقد عليها |
|---|

3. **العجز التشغيلي:** يعبر العجز التشغيلي عن ذلك الجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتلاقي آثار التضخم، حيث يطالب الدائنون في العادة بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار، ومثل هذا الربط يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد وأقساط القروض المستحقة. ومنه يرتفع حجم العجز إذا استخدم صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد (العجز الجاري)، مما يجعل البعض يدعو إلى استبعاد هذه المدفوعات المتعلقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار وكذلك الفوائد الحقيقية من متطلبات القطاع الحكومي من القروض.
4. **العجز الشامل:** يتكون القطاع الحكومي من الحكومة المركزية وحكومات الولايات والأقاليم والمشروعات المملوكة للدولة. ومن هنا فإن العجز الشامل يعبر عن مجموع العجز المتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات قطاع العام.
5. **العجز الهيكلي:** ويعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية المؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية ( إيرادات و انفاقات) دون أن تعكس حقيقة في المدى الطويل. و بالتالي يعبر العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه.[1]

| العجز الهيكلي= العجز الشامل – العجز الظرفي |
|---|

**ثالثا: أسباب العجز الموازي.**

**أ. العوامل المرتبطة بجانب النفقات:**

الأخذ بنظرية العجز الموازي أي العجز المنظم والتي نعني بها مجموعة الأفكار لكل من كينز، ليندر...إلخ، وتقضي هذه النظرية بأن زيادة النفقات في ظروف الأزمات الاقتصادية، خاصة في حالة الكساد الاقتصادي تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي. كون الجهاز الإنتاجي يتميز بالمرونة

[1]. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 206-208.

التي تسمح بزيادة عرض السلع و الخدمات، خاصة في ظل توفر أو وجود عوامل النتاج عاطلة سواء كانت موارد طبيعية أو يد بشرية عاطلة:

. زيادة حجم الدولة و ما يتطلب ذلك من زيادة في الإنفاق الحكومي.

. تدهور قيمة العملة الوطنية.

. زيادة عدد السكان المؤدية إلى زيادة الإنفاق الموجه للجانب الاجتماعي.

. زيادة نفقات الدفاع و النفقاتالحربية خاصة في الدول المتقدمة.

**ب . العوامل المرتبطة بتراجع إيرادات الدولة:**

يمكن حصر هذه العوامل بشكل خاص في تراجع الإيرادات الضريبية للدولة. وهذه ميزة الدولة النامية بشكل خاص. حيث تتميز هذه الدول بضعف الطاقة الضريبية بسبب ضعف الدخل القومي والفردي في هذه الدول. انتشار ظاهرة التهرب الضريبي الذي تعاني منه الكثير من الاقتصاديات النامية.

2/ **آثار سياسة العجز الموازي**: تنقسم آثار سياسة العجز الموازي إلى آثار إيجابية وأخرى سلبية، ولكن ذلك يبقى متوقفا على كيفية استخدام الموارد والظروف الاقتصادية السائدة في الدولة. بالإضافة إلى الأهداف المسطرة من خلال هذه السياسة.

**أ. الآثار الإيجابية:**

. إنعاش الاستثمارات، حيث يعتقد الكثير من الاقتصاديين منهم أن اعتماد سياسة العجز الموازي والتوسع في الإنفاق من شأنه أن يحدث ارتفاعا في مستوى الاستثمارات. مما يؤدي إلى زيادة مستويات الإنتاج لا سيما في ظل اعتماد سياسة داعمة للاستهلاك، الذي يساعد على خلق استثمار إضافي نتيجة زيادة الدخول حيث تستخدم هذه الزيادة في زيادة الاستهلاك للأفراد من جهة وزيادة ادخارهم من جهة أخرى.

. تدعيم الاستهلاك بالنسبة للعائلات، لأن سياسة العجز الموازي تعني التوسع في الإنفاق مما يساعد على زيادة الاستهلاك عن طريق ارتفاع الدخل المتاح وكذلك تدعيم الأسعار أو تقديم الدولة لإعانات سواء كانت نقدية أو مادية.

**ب . الآثار السلبية:**

**. أثر الإزاحة:** يعبر عن ذلك الأثر الناجم عن تمويل العجز الموازي عن طريق المديونية العامة حيث يسبب ذلك في الحد من إمكانية لجوء الخواص إلى الاستدانة نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة بسبب أو بفعل زيادة حاجيات الدولة إلى تمويل تدخلاتها العمومية، تسبب زيادة العجز الموازي زيادة في الأنشطة مما يجعل الأعوان الاقتصاديين في حاجة إلى وسائل الدفع للقيام بمعاملاتهم، وإذا لم تكن هناك زيادة في عرض النقود فإن ذلك يؤدي إلى خلق ضغط على طلب النقود يجعل أسعار الفائدة في

ارتفاع مستمر وهذا يؤثر سلبا على الاستثمار، وهنا يمكن القول أن اعتماد سياسة العجز الموازي وزيادة التدخلات العمومية في مجال الاستثمار يؤدي إلى إزاحة الاستثمار الخاص.

**. الأثر على ميزان المدفوعات:** لتوضيح أثر سياسة العجز الموازي على وضعية ميزان المدفوعات لابد من توضيح العلاقة بين عجز الميزانية والعجز في ميزان المدفوعات ويمكن و يمكن إظهار دلك من خلال معادلتي الناتج المحلي الخام من وجهة نظر لإنفاق وكذلك من وجهة استخدامات الدخل.[1]

**من وجهة نظر الإنفاق:**

$$PIB=C+I+G+(X-M)$$

**من وجهة استخدامات الدخل:**

$$PIB=C+S+Tx+Te$$

## المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية.

**تمهيد:** ضمن هذا المبحث قمنا بتسليط الضوء على آلية عمل السياسة المالية في معالجة حالات الاختلال في الاقتصاد وكذا دور التدخل المالي في تحقيق التوازن الاقتصادي.

### المطلب الأول: حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني ودور الموازنة العامة فيالتصحيح.

تسعى جميع الدول إلى تحقيق مستوى توازن الناتج الوطني ولكن قد يبتعد الاقتصاد عن وضع التوازن، إذ يمكن أن تظهر هذه الحالات فيما يسنى بالفجوات التضخمية والانكماشية في حالة اختلاف المستوى التوازني للناتج عن مستوى التوظيف الكامل:

1) **الفجوة الانكماشية.** (عجز الطلب الكلي عن العرض الكلي)، تحدث الفجوة الانكماشية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن مستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل لنفرض دالة الاستهلاك التالية:

$$C= 200+0 .75\ y$$

والانفاق الاستثماري التلقائي (وحدة نقدية 300=1) وبافتراض أننا نتعامل مع اقتصاد مغلق بناء على هذا الافتراض فإن المستوى التوازني للدخل يكون في الشكل التالية:

$$Y=C+I\Rightarrow R= 200+0.75y+300$$

[1]. عبد المجيد قدي **المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 211.

$$\Rightarrow y-0.75r=500$$

$$\Rightarrow y500/0.25$$

$$\Rightarrow y=2000$$

فإذا افترضنا أن مستوى الدخل الذي يحقق التوظف الكامل يعادل (2500 ون) فإن هذا يعني وجود فجوة انكماشية، حيث من الواضح أن هذا المستوى الفعلي للطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لتحقيق التوظف الكامل أي أن هناك فجوة انكماشية قدرها (500ون). ومن ثم ستشير هذه الفجوة أيضا إلى كمية الإنفاق اللازم إضافتها للطلب الكلي بما يسمح له للارتفاع بمستوى الدخل إلى مستوى التوظيف الكامل. وهذا يعني أنه من الضروري أن ترتفع دالة الطلب الكلي بمقدار (500 ون) هذه الزيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل من y1 إلى y2 بمقدار يعادل هذه الزيادة مضروبة في قيمة المضاعف(4* 125 = 500 ون) كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل رقم: 01: يوضح الفجوة الانكماشية.**

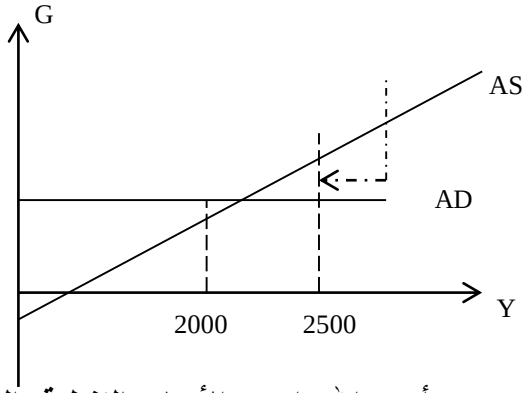


**المصدر: أسعد الله داوود، الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر، دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية، بلد النشر الجزائر، السنة2013، ص 185**

**تصحيح الفجوة الانكماشية:** زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي (السياسة المالية التوسعية)، إن السياسة المالية التوسعية تتحقق من خلال زيادة النفقات العامة و تخفيض الضرائب وعجز الموازنة بهدف تنشيط الطلب الكلي، ومنه يمكن علاج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق إحدى البدائل التالية:

• قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام وفقا لما نادى به كينز عند حدوث أزمة الكساد العالمي.

• قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة في المداخيل وارتفاع ميل للاستثمار وبالتالي القوة الشرائية.

يمكن أن نظهر دور السياسة المالية التوسعية في تصحيح الفجوة الانكماشية كالتالي:[1]

**الشكل رقم 02: دور السياسة المالية لمعالجة الفجوة الانكماشية.**

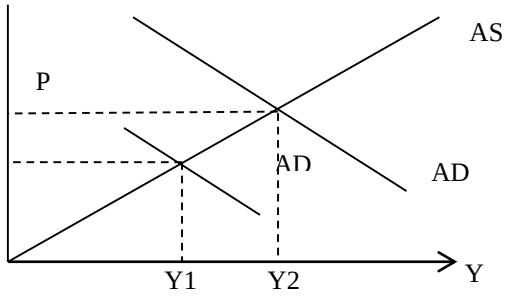


**المصدر: أسعد الله داوود، الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر، دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية، بلد النشر الجزائر، السنة 2013، ص 187.**

2) **الفجوة التضخمية:** كما نعلم فإن التضخم عبارة الزيادة غير الطبيعية في الأسعار مما يعني وجود ارتفاع في المستوى العام للأسعار وتستخدم أدوات السياسة المالية في الحالة للمحاولة من خفض مستوى الطلب الكلي بتقليل القدرة الشرائية للأفراد والمجتمع ككل وذلك بإتباع سياسة انكماشية ويمكن توضيح استخدامها فيما يلي:

أ . رفع مستوى الضرائب و بالتالي خفض حجم الدخل القابل للإنفاق مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي في الاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار.

ب . تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك و يحد من الطلب الكلي و يخفض مستوى الأسعار.

[1]. أسعد الله داود، **الأزمات النفطية و السياسة المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية**، ط(1)، دار هومه للنشر، الجزائر، 2013، ص 187-186-185.

ت . استخدام كلا السياستين زيادة الضرائب و التوسع فيها و خفض الإنفاق العام و الشكل1 يوضح ذلك. سياسة مالية انكماشية عن طريق خفض الإنفاق و زيادة الضرائب أدت إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD1 إلى AD2 و خفض أسعار من P1 إلى P2.[1]

**الشكل رقم 03: يوضح الفجوة التضخمية.**

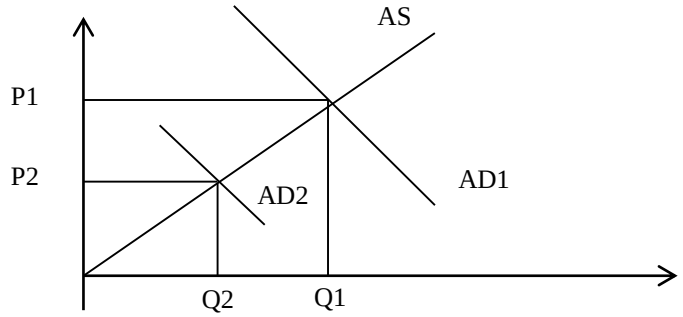


**المصدر: محمد العربي ساكر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1،، السنة 2006، ص 121-122 .**

3) **دور الموازنة العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي:** من المهام الأساسية للموازنة في المفهوم الحديث أن تستهل عملية تقويم مقترحات المشروعات العامة و يمكن تعريف المشروعات العامة بأنها " وحدة اقتصادية تملكها الدولة كليًا أو جزئيًا مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة تتولى إنتاج السلع و الخدمات حيث تعمل في نطاق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها" بالإضافة إلى وضع صورة واضحة لأثار النشاط المالي للحكومة على حالة الاقتصاد. إن التخطيط الاقتصادي لا يخرج عن كونه تفكيرا منطقيا منظما بين كيفية توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع و بين الاستخدامات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية للمجتمع خلال فترة زمنية. لقد أصبحت الموازنة في الوقت المعاصر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، تستخدمها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الاهداف التي يسعى إليها المجتمع. فمن المعتاد أن تكون الموازنة متوازنة في بداية الفترة و لكن كثيرا ما ينتهي هذا التوازن إلى عدم توازن عند نهاية السنة المالية، من خلال هذه النقطة يبدأ الاندماج الاقتصادي للموازنة في التوازن الاقتصادي الكلي.[2]

[1]. محمد العربي ساكر، **الاقتصاد الكلي**،ط(1)،دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2006، ص 121-122.

[2]. أسعد الله داود، نفس المرجع السابق، 187-186.

## المطلب الثاني: التدخل المالي للدولة و نموذج التوازن الاقتصادي:

اختلف صور تدخل الدولة في الاقتصاد من بلد إلى آخر و من حقبة زمنية إلى أخرى، بغرض تحقيق أهداف متعددة، تتدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية بأشكال مختلفة، أهمها السياسة المالية،

تارة عن طريق الضرائب و الرسوم و تارة أخرى عن طريق الإنفاق الحكومي. و هذا ما سمي بالسياسة المالية لدولة من إعادة توزيع الدخل و توجيه الاستثمار و دعم الاستهلاك عن طريق تحديد الأسعار و

تسمى سياسة إنفاقيه، و فرض ضرائب و رسوم على نشاطات و إعفاء أخرى أو رفعها على موارد و تخفيضها لأخرى و يدعى بالسياسة الجبائية.[1]

كما تتدخل في تحديد سعر الصرف تارة لتطوير الاستثمار و ذلك بتدخلها في الأسواق المالية و هذا ما يسمى بالسياسة النقدية، كما يمكنها قيادة المشاريع و النشاطات الهامة بنفسها.[2]

العرض الكلي = الطلب الكلي

الدخل = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي.

$$Y=C+I+G \ldots (1$$

ولما كان الدخل الوطني عبارة عن الناتج الوطني مقوما في صورة نقدية فإن الدخل الحقيقي يمكن تصوره على أنه الفرق بين الدخل الوطني مطروحا منه الاستقطاعات الضريبية $(y-t)$ و عندئذ نجد:

$$C+C0+a(y-t) \ldots\ldots\ldots (2$$

و لتبسيط نفترض أن الاستثمار ذاتي أي مشتغل على مستوى الدخل فإن معادلة التوازن تصبح:

$$C0+a(Y-T)+I+G \ldots\ldots (3$$

حيث(Y) يمثل الدخل، (0C) الاستهلاك التلقائي، $a$ الميل الحدي للاستهلاك، (T)الضرائب،(I) الإنفاق الاستثماري، (G) الإنفاق الحكومي.

---

[1]. ونادي رهيد، **آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد التاسع، جامعة البليدة، جوان 2011، ص 115.

[2]. ونادي رهيد، نفس المرجع السابق، ص 115.

والملاحظة هنا أن الحكومة يمكنها التأثير على مستوى الدخل الوطني عن طريق تعديل نسب الاستقطاعات الضريبية أو تعديل الإنفاق العام، أو تمارس الاثنين معا. ومنه يمكن للحكومة أن تختار أحد السياسات المالية الثلاثة التالية:

- ✓ استخدام السياسة الإنفاقية.
- ✓ استخدام السياسة الضريبية.
- ✓ استخدام السياستين معا كمؤثر على التوازن الاقتصادي، والجدير بالذكر أن كل سياسة من الثلاث لها آثار مختلفة على كل من تدخل الدولة في سوق السلع و الخدمات و في تحديد مستوى التوازن الاقتصادي و لهذا نحاول أن نتعرض باختصار لآثار كل من هذه السياسات على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي على النحو التالي:

لدراسة هذا الأثر نتطرق إلى الفرضيات التالية:

- الموازنة العامة لدولة في حالة توازن.
- السلطات قررت زيادة الإنفاق العام من أجل تحقيق معدل معين لنمو الدخل الوطني.
- حجم الموارد الضريبية محددة بحيث أن زيادة الإنفاق ينجم عنه عجز في الموازنة.
- الاقتصاد الوطني في مرحلة عدم التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج.

عندئذ نجد أن الزيادة في الإنفاق العام ($\Delta G$) تؤدي بدورها إلى زيادة في الطلب الكلي الفعال، وبما أن الاقتصاد هو في مرحلة عدم التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج فإن تلك الزيادة الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني عن طريق رفع مستوى التشغيل لعناصر الإنتاج و منه و يمكن التعبير عن المستوى الجديد لناتج الوطني كما يلي:

$$Y+\Delta y=1(C0-aT+I+G+\ G)/(1-a)\ldots..\ (4$$

نطرح المعادلة (3) من المعادلة (4)

نحصل على$\Delta G=\Delta\ G/1-a\ldots.(5)$

و هو يعبر عن المضاعف البسيط للإنفاق الحكومي و ذلك إن الزيادة في الإنفاق العام ($\Delta G$) سيتتبعها نمو مضطرد في الناتج الوطني ($\Delta y$) و هذا مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. إلا أن هذا الوضع قد يتحدد طبقا للحالة العامة للاقتصاد الوطني.[1]

[1]. ونادي رهيد، نفس المرجع السابق، ص 115.

## خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل نستخلص أن الحكومة تعمل من خلال سياستها الاقتصادية والمتمثلة في السياسة المالية على تحقيق مجموعة من الأهداف، وذلك بفضل أدواتها المتمثلة في السياسة الضريبية سياسة الإنفاق العام، سياسة عجز الموازنة وفق آلية معينة بقصد إحداث توازن اقتصادي. ومن بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هي إحداث توازن مالي واقتصادي. كما لاحظنا كيفية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية لمعالجة الفجوات الاقتصادية (الانكماشية – التضخمية) فمن أجل تصحيح الفجوة الانكماشية تعمل على اتخاذ السياسة المالية التوسعية، التي تتحقق من خلال زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب وعجز الموازنة بهدف تنشيط الطلب الكلي، أما لمعالجة الفجوة التضخمية تعمل على اتباع سياسة انكماشية أما عن طريق رفع مستوى الضرائب وبالتالي خفض حجم الدخل القابل للإنفاق مما يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار. أو تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك ويحد من الطلب الكلي ويخفض مستوى الأسعار، أو استخدام كلا السياستين زيادة الضرائب والتوسع فيها وخفض الإنفاق العام.

# الفصل الثاني:

# المفاهيم والنظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

## تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لمفاهيم النمو الاقتصادي وكذا التعرض لمجمل النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي إذ لم تحظى هذه الأخيرة باهتمام كبير من قبل كتاب علم الاقتصاد إلا في الوقت القريب، فقط الاقتصاديين الكلاسيك أمثال آدم سميث و دافيد ريكاردو وتومس مالثوسو الاقتصاديين بعده من أمثال شومبيتر وفرانك كينج...، قدموا الأفكار التي تظهر في النظرية النيوكلاسيكية للنموالاقتصادي. وجاء بعدهم هاردوودومار بإعطاء تحليل كينزي جديد لتفسير عناصر النمو الاقتصادي مستند في ذلك بدوال الإنتاج لإظهار أن النظام الرأسمالي غير مستقر بطبيعته. من أجل الإلمام بهذا الجانب قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول إلى مفاهيم النمو الاقتصادي، وضمن المبحث الثاني تحدثنا عن النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

## المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

تطرقنا في هذا المبحث إلى مفهوم النمو الاقتصادي تعريف النمو الاقتصادي، و الإشارة إلى أهم عوامل و معوقات النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي و أنواعه.

**أولا: تعريف النمو الاقتصادي.**

النمو في اللغة هو زيادة الشيء وتغيره إلى حال أكبر أو أحسن وبشكل تلقائي أما التنمية فتتم بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير وتشمل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية ويتشارك كل من النمو والتنمية في السعي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الموارد والعناصر المستخدمة في العملية الانتاجية ورفع كفاءتها، إلا أن هذه الزيادة تلقائية في حالة النمو الاقتصادي ولكنها تحدث في التنمية مع تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وفي التنظيمات والمفاهيم لأسلوب إدارة العملية الإنتاجية.[1]

النمو هو الزيادة المطردة أو المستمر في إنتاج بلد ما خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن، وبذلك فإن النمو يختلف عن مجرد التوسيع **Expansion** الذي يعني الزيادة في الإنتاج لفترة قصيرة.[2]

النمو الاقتصادي يتمثل في زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عبر الزمن.[3]

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الحقيقية في الناتج القومي وفي نصيب الفرد من هذا الناتج، خلال فترة زمنية معينةّ،[4] كما يعبر عن قدرة الأمة على عرض مختلف السلع للسكان بشكل متزايد هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلان الأيديولوجية والمؤسسية التي يتطلبها ذلك النمو.[5]

---

[1]. طاهر فاضل البياتي و خالد توفيق الشمري، **مدخل إلى علم الاقتصاد ( التحليل الجزئي و الكلي)**، ط(1)، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 467.

[2]. مسعى محمد، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآثارها على النمو**، مجلة الباحث، عدد 10/ 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 150.

[3]. كربالي بغداد، حمداني محمد، **استيراتجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد45، 2010، جامعة وهران، ص 05.

[4]. محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، **أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية للنشر**، ط(1)،كلية التجارة بجامعتي الاسكندرية وبيروت، ص 403.

[5]. كامل رشيد علي التل، **أثر التعليم على النمو الاقتصادي " حالة الأردن" مذكرة لنيل شهادة الماجيستير (غير منشور) في الاقتصاد**، جامعة اليرموك، ، 1991، ص 41.

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي مع مرور الزمن[1]والمعبر عنه بالعلاقة التالية: **متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي ÷ عدد السكان.**

أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني مجرد حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي. وبالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي معدل النمو السكاني.

| |
|---|
| معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل . معدل النمو السكاني. |

وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا، إلا إذا كان معدل النمو الداخلي الكلي أكبر من معدل النمو السكاني.[2]

**ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي:** هناك ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي وهي:

**1 النمو التلقائي أو الطبيعي growthspontaneous:** ذلك الذي ينتج من القوى الذاتية المتاحة للاقتصاد دون الالتجاء إلى التخطيط على المستوى القومي، وعادة فإن مثل هذا النمو يكون بطيئًا بالرغم من تعرضه في بعض الأحيان لتقلبات عنيفة في الفترة القصيرة. يعني يحصل مع مرور الوقت باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة.[3]

**2 النمو العابر Transientgrowth:** فكما هو واضح من اسمه ليس لديه صفة الثبات وإنما يأتي استجابة لوجود عوامل طارئة، عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تنتهي وبانتهائها ينتهي النمو الذي أحدثته. إلا أن أثر هذا النمو يكون محدودا بسبب جمود الإطار الاجتماعي والثقافي في هذه الدول.

4 **النمو المخطط PlannedGrowth:** فهو يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع. ولذا ترتبط فاعليته ارتباطًا وثيقا بقدرة المخططين و واقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجماهير في عملية التخطيط.[4]

---

[1]. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**،الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، ط(1)، 2000، ص 11.

[2]عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، نفس المرجع السابق، ص 12، 11.

[3]. محمد حسين دخيل، **اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة** "**دراسة مقارنة**"ط(1)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص 28.

[4]. محمود يونس محمد و عبد النعيم محمد مبارك، **أساسيات علم الاقتصاد**، مرجع سبق ذكره، ص 403-404.

## المطلب الثاني: عوامل و معوقات النمو الاقتصادي.

### أولا: عوامل النمو الاقتصادي.

توجد العديد من العوامل التي تحدد درجة النمو و التطور الاقتصادي لبلد ما و التي تتمثل في العمل . رأس المال . التقدم التقني.[1]

**1 العمل:** إن البحث عن أسباب النمو الاقتصادي يرجع إلى القدرة على الاستثمار والتجديد من جهة والقدرة على استخدام الوسائل الجديدة والموارد المتوفرة من جهة أخرى، وبالتالي نجد أنفسنا أمام مشكلتين، المشكلة الأولى تتمثل في كمية العمل التي تبذلها اليد العاملة وهذه تقاس بسهولة أما المشكلة الثانية تتمثل في مهارة اليد العاملة وكثافتها ونمط تنظيمها.

**2 كمية العمل:** إن الحديث عن حجم السكان ومدى مساهمته في قوة العمل من الأهمية بمكان لأنه يؤثر في كمية أحد عناصر الإنتاج (عنصر العمل).

إذا كان إسهام الإضافات إلى عدد الأفراد العاملين في شتى فروع الإنتاج يرفع أو يخفض من مستوى دخل الفرد. ومن الناحية النظرية فإن يمكن تصور خريطة تربط حجم السكان بمستوى الدخل وبالتالي نستنتج من واقع هذه العلاقة بين السكان والدخل أن ثمة هناك حجما أمثلا للسكان كما يوضح الشكل التالي:

**الشكل رقم (04): العلاقة بين السكان والدخل.**[2]

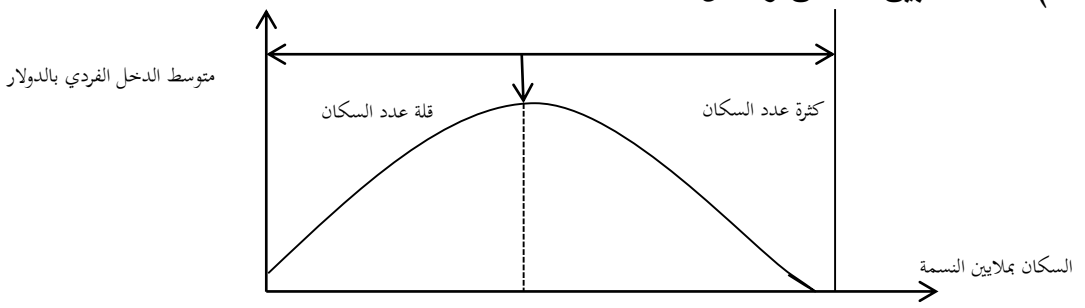


**المصدر:** عزوز على " الضغط الضريبي و أثره على النمو الاقتصادي . دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994 . 2004)." مذكرة ماجيستير جامعة الشلف 2006 - 2007-، ص 58.

يوضح الشكل أن هناك علاقة طردية بين معدل نمو السكان ومعدل النمو الاقتصادي إلى حد معين وهو نقطة الذروة في الشكل (04) التي تمثل الحجم الأمثل للسكان الذي يوافق معدل النمو الأمثل التي يشهدها اقتصاد ما من خلال نقص نصيب الفرد من الدخل الوطني وهذا ما يفسر في الواقع الاقتصادي في السياسات السكانية التي تنتهجها.

---

[1]- عزوز علي **الضغط الضريبي و أثره على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994- 2004)**، مذكرة ماجيستير جامعة (غير منشور) الشلف 2006- 2007، ص 57.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 57.

أ. **نوعية رأس المال البشرية:** يلعب التنظيم المتقدم والتدريب الفني الجيد دورا كبيرا في زيادة الناتج الكلي ومن ثم زيادة متوسط ما يحصل عليه الفرد من ذلك وقد أثبتت الدراسات العلمية أن مستوى الإنتاج بالمؤسسات تزداد مع انخفاض د رجة الأمية وارتفاع المهارة التقنية والإدارية وترتبط نوعية العمل ايجابيا مع صحة السكان وطول أعمارهم وبطبيعة الحال هذه أمور مرغوبة كأهداف في حد ذاتها زيادة عن انعكاسها الجيد على الإنتاج والإنتاجية.

– **رأس المال:** يعتبر رأس المال من حيث مدى توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في المجتمعات ولمعدلات تغيرها، ومن ثم في مستوى التقدم الذي بلغته ومعدل النمو يستحدث فيها، ويتم تقسيم رأس المال إلى نوعين:

– **رأس المال الإنتاجي:** وهو عبارة عن الآلات والمعدات التي تستخدم في العملية الإنتاجية وتساهم بصورة مباشرة في الإنتاج.

–**رأس المال الاجتماعي:** هو عبارة عن البنية الأساسية في المجتمع من طرق وشبكات المياه و وسائل المواصلات وتساهم بطريقة غير مباشرة في العملية الإنتاجية.[1]

ب . **التكنولوجيا والتنظيم:** إن البحث عن أسباب النمو يرجع إلى التقدم بدوره يتبع التقدم العلمي والجهد المبذول لإدراجه وإدماجه في مرحلة الإنتاج والتوزيع حيث أن وجود نظام شامل للتعليم والتدريب وخلق بيئة مناسبة للبحث العلمي من شأنهما أن يساعدا على خلق وتطبيق التكنولوجيا الحديثة والجدول التالي يبين تخصيص الإنفاق الحكومي على أعمال البحث.

**الجدول رقم (01) متوسط نسبة تخصيص الإنفاق على البحث والتطور بالنسبة لبعض الدول والمناطق خلال الفترة (1995– 2000).**

| المناطق | الو م أ | دول الاتحاد الأوربي | دول أمريكا الجنوبية | بعض الدول الآسيوية النامية |
|---|---|---|---|---|
| نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الخام | %4.3 | %3 | %0.02 | %0.01 |

**المصدر:** عزوز علي " الضغط الضريبي وأثره على النمو" مرجع سابق ص 58.

ومما لا شك فيه أن التقدم الفني شرط أساسي للتقدم الاقتصادي وأن الافتقار إلى طبقة المنظمين هو التفسير الأساسي لغياب عملية الإنماء السريعة في الدول النامية.

[1]. عزوز علي " **الضغط الضريبي و أثره على النمو الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 57.

- **الأرض و الموارد الطبيعية:** إن عامل الأرض من حيث المساحة والنوعية وما تخزنه من موارد باطنية له دور كبير في عملية النمو والتطور الاقتصادي ويعتبر هذين العاملين من أقدم التفسيرات المقدمة لإظهار أسباب الاختلافات فيما بين الطاقة الإنتاجية في مختلف المجتمعات ومن ثم مستويات المعيشة.[1]

**ثانيا: معوقات النمو الاقتصادي.**

تتخلص معوقات النمو الاقتصادي فيما يلي:

1) **النمو الديموغرافي:** يمثل العامل الديموغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق النمو الاقتصادي للدول المتخلفة إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة ومتزايدة في معظم هذه الدول يلغي أثر الزيادة في الإنتاج والدخل فلا يجني هؤلاء السكان ثمار الجهود المبذولة في مجال النمو الاقتصادي.

2) **مشكلة تكوين رأس المال:** يعتبر تكوين رأس المال العامل الرئيسي المحدد للنمو الاقتصادي. حيث يلاحظ أن كل من عنصري تكوين رأس المال وهما الادخار من جانب عرض رأس المال والاستثمار من جانب الطلب على رأس المال يشوبه الضعف والقصور في دول العالم الثالث. حيث أن جانب العرض ضعيف بسبب الدخل القومي وبالتالي ضعف القدرة الادخارية. أما جانب الطلب على رأس المال فإن الاستثمارات قاصرة على تحقيق النمو بالمعدلات السريعة، نظرا لصغر حجم السوق.

3) **التخلف التكنولوجي:** كل الدلائل تشير إلى هبوط مستوى التكنولوجيا في الدول المتخلفة وأن الهوة قد اتسعت بين هذه الدول والدول الصناعية المتقدمة. وذلك لأن الخبرة الفنية لم تمس إلا قطاعات قليلة ومعينة. بالإضافة إلى أن استيعاب الأساليب الفنية الجديدة عملية شاقة و مكلفة و تعترضها صعوبات عديدة.[2]

4) **ضعف المستوى التعليمي:** مما لا شك فيه أن مستوى التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه ولهذا ينصح للدول النامية بالاستثمار في التعليم لما له من تأثير مباشر وكبير في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي. ذلك لأن النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائق خطير للنمو الاقتصادي.

5) **ضعف الخدمات الصحية وانتشار الأمراض:** لقد تبين أنه كلما تحسنت الأحوال الصحية للعمال كلما انخفض هدر الوقت من جهة وزاد الجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين من جهة أخرى.

---

[1]. عزوز علي، نفس المرجع، ص 58.

[2]. حسين عمر، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، جامعة الملك عبد العزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 45-49-55.

وعليه فإن انتشار الآفات والأمراض الفتاكة بكثرة في مجتمع من شأنه أن يعرقل حركة التطور الاقتصادي من خلال التأثير على معدلات النمو الاقتصادي.

6) **الفساد الإداري والمالي:** تشير الكثير من الدراسات إلى أنه للفساد الإداري والمالي أثار سلبية على النمو الاقتصادي وذلك عبر قنوات متعددة أولى هذه القنوات هي خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي ومن خلاله ينخفض معدل النمو الاقتصادي. أما القناة الثانية متعلقة بالتشوهات التي يحدثها الفساد الإداري في وجه النفقات الحكومية.[1]

## المبحث الثاني: نظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

تطرقنا في هذا المبحث إلى النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي عبر مختلف المدارس الاقتصادية.

### المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية.

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك مثل ( آدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس...)، وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حال الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط واتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي.[2] ولم يتم إعطاء اهتمام يذكر بما يحصل خلال الأجل القصير من توزيع للموارد على الاستخدامات المختلفة، والكيفية التي يقوم فيها المستهلكون والمنتجون باتخاذ قراراتهم الاقتصادية.[3]

**أولا: أفكار النظرية الكلاسيكية:**

1. اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها، ومتغيرة ولهذا فإن عملية الإنتاج في الأراضي الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة، ولكن صحة التحليل البنك هي رهن افتراض ثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.

2. اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا بأن تزيد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال.

---

[1]. حسين عمر، نفس المرجع السابق، ص 45، 49، 55.

[2]. بلوفي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 187، 186.

[3]. فليح حسن خلف، **التنمية و تخطيط الاقتصادي**، جدار للكتاب العالمي، عام الكتب الحديث، عمان ، ط(1)، 2006، ص 104.

3. اتجاه الأرباح نحو الانخفاض: إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، والسبب طبقًا لآدم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.

4. يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي.

5. حالة الثبات: إذ أن كل مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين.[1]

**ثانيا: انتقادات النظرية الكلاسيكية:**

– الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات: يقول البعض بأنه ليس صحيحًا أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، كما قال Schumpter فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.[2]

– قوانين غير واقعية: إن النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك والتي تؤكد على أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود استندت على قانون تناقص العوائد للأرض وعلى نظرية مالتوس لسكان، وقد قللوا من أهمية التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد. كما أن عدد السكان لم ينمو بالمعدلات السريعة التي افترضها، وأن النمو الإنتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو السكان، وعليه فإن استنتاج الاقتصاديين الكلاسيك حول الركود كان ضعيفا.

– إهمال النظرية للقطاع العام: يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، و خاصة في الدول النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيون ما يفرض على الحكومة دورا نشيطا كوكيل للتنمية في هذه الدول.

– عدم صحة قانون say للأسواق: باستثناء مالتوس، فإن جميع الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن قانون say للأسواق هو جيد بالنسبة للاقتصاديات الحرة، حيث يكون العرض والطلب دائما متساويين، إلا أن keynes أثبت أن قانون say قد لا يكون صحيحا، حيث يمكن أن يحدث اختلال في التوازن بين بعض العرض والطلب في السوق.

– الأجور ليست مرنة: تقوم النظرية الكلاسيكية على افتراض أساسي وهو أن الأجور مرنة تماما، إلا أنه في الواقع، من الصعب تخفيض الأجور إلى أدنى من مستوى معين، لأن ذلك سيتم مقاومته من قبل نقابات العمال، مما يتسبب في النزاعات الصناعية، مثل هذه الأحداث قد تعيق عملية النمو.

---

[1]. بلوفي محمد، **أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 187، 186.

[2]. معط الله آمال، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 142.

– مفاهيم خاطئة حول الأجور والأرباح: أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور النقدية ودون حصول انخفاض في معدلات الأرباح، كما أن الاقتصاديات الناضجة والمنظورة لم تصل بعد إلى مرحلة الركود.[1]

**ثالثا: نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة.**

بينما اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون say لتحليل النمو الاقتصادي، فإن العديد من الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة أمثال Marshall , Alfred , Walras , Meger , Jevrosاهتموا عوضا عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحديثة لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في توسيع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والذي يتضمن ثلاث أفكار:

يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجية والمحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتج k/y ، أو بالمعدل المنخفض لإنتاجية رأس المال v/k، بفرضية تناقص عوائد رأس المال.

معدل نمو دخل الفرد يتغير بتغير إيجابا مع معدل الاستثمار والادخار وسلبا مع معدل نمو السكان.

هناك علاقة سالبة لدى بلدان العالم بين v/k وk/y بسبب تقلبات الادخار (دالة الاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج)، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة منه، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقارب معدلات ودخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العام المختلفة.

من ناحية ثانية النظرية النيوكلاسيكية(A Marshall– J Clarck– Kwicksell ) أنه يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لأن النمو الاقتصادي:

عملية مرتبطة ومتكاملة ومتوقفة ذات تأثير إيجابي متبادل، يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو ( الوافرات الخارجية)، ويؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

[1]. معط الله آمال، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي**، نفس المرجع السابق، ص 143.

يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية وحجم الموارد، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجه لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني، في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطويرية وذلك بالتجديد والابتكار.

النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة وإنما تدريجيا، فيحدث أولا على المستوى الجزئي وبتأثير متبادل مع المشاريع الأخرى، الأمر الذي يتطلب التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح البلد.

- **نموذج Schumpter:** يعتبر Schumpter من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث اعتبر النمو غير مستمر، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود غير بيئة غير مناسبة للاستثمار الإبتكاري، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني.

- **انتقادات نظرية النمو ل Schumpter:** لكونها تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط على الابتكارات، التي اعتباراتها من مهام المبتكر وحده في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تنفق على البحث والتطوير، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات، بل يمكن تمويلها بالعجز إذا لم تكفي الادخارات والاستثمارات الحقيقية، أو بواسطة أدوات السوق المالي من أسهم وسندات وغيرها، كما لا يتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظريته في النمو. إضافة إلى أن

الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات.[1]

## المطلب الثاني: نظرية النمو الكينزية (نموذج هاردو- دومار).

بعد ظهور مشكلة الكساد العالمي لسنة 1992، وعجز النظرية الكلاسيكية على تفسير ومعالجة هذه الأزمة، مما أدى إلى ظهور نظرية الكينزية.

**أولا: افتراضات النظرية الكينزية:**

_ أن التوازن الاقتصادي عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة.

[1]. كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية و قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ، 2012/2013، ص 37-38-39.

_ لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا، وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهضة.

. وجوب تدخل الدولة لاعتماد التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه.

. الطلب هو الذي يحدد العرض المناسب له وليس العكس.

ومن أهم نموذج للنمو الاقتصادي الذي يتبع النظرية فهو نموذج هارود دومار والموضح كما يلي

**ثانيا: نموذج هارود- دومار HAROD–DOMAR D**

يرجع هذا النموذج إلى أبحاث كل من الاقتصادي رويهارود والاقتصادي إفيسيدومار ويعتبر مزيجا بين الأفكار الكينزية وأفكار التقليديين، وجاء هذا النموذج بالأساس ليوجه إلى الدول النامية والدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي، إذ يهدف إلى تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من خلاله يتحقق معدل الاستثمار الضروري لاستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه.

جاء نموذج هارود – دومار بصفة أساسية لتحديد حجم التراكم الرأس مالي اللازم لتحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي، وهذا التراكم الرأس مالي هو نتيجة لمعدل استثمار يتحدد تبعا لمعدل الادخار، وهذا المعدل هو الذي يهدف نموذج هارود – دومار لتحديده.

حيث باعتبار أن الناتج هو دالة في رأس المال فقد يكون بالتالي: Y= K÷ V

حيث: V معامل رأس المال ويعتبر معامل ثابت وهو مؤشر هام في نموذج هارود – دومار، وتكمن أهميته في أنه يقيس إنتاجية رأس المال أو الاستثمار حيث من العلاقة أعلاه نجد: V = K ÷ Y

وينقسم معامل رأس المال إلى:

. معامل رأس المال المتوسط: يعبر عن نسبة مخزون رأس المال K إلى حجم الناتج Y.

. معامل رأس المال الحدي: وهو يقيس حجم رأس المال الضروري إضافة لرفع حجم الناتج (Y) بمقدار معين وهذا المعامل هو الأهم في عملية النمو الاقتصادي.

كباقي النماذج ينطلق نموذج هارود – دومار من مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- الادخار هو نسبة من الدخل حيث: S= s .y حيث

S: الميل الحدي للادخار

قوة العمل تنمو بمعدل n حيث

$$n + \frac{\Delta L}{L}$$

– وجود فائض في أعماله و ندرة في رأس المال.

ثبات معامل رأس المال حيث:

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K}{Y}$$

ويقوم هذا النموذج على دالة إنتاج ليونيتيف أو دالة معاملات الإنتاج الثابتة كما يلي:

$Y=F(K .L) + \min(AK.BL)$ حيث: $B>0$ و $A> 0$ وهما ثابتان.

ويرى نموذج هارود– دومار أن حجم الناتج(Y) هو دالة في رأس المال فقط حيث تصبح دالة الإنتاج دالة خطية في رأس المال كما يلي: $Y= K/V=A.K$.....1

حيث: $A=1/V$ معامل رأس المال و هو ثابت بالافتراض

وإذا كان رأس المال يستهلك بمقدار σ ونمو السكان بالمقدار n فإن الاستهلاك الفعلي لرأس المال هو $(n+ \sigma)$ وبالتالي نجد: $\Delta K$

$$= I - (\sigma + n)$$

$$K = SY - (\sigma + n)K \dots\dots\dots.. 2 \Rightarrow \Delta$$

وباعتبار أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير في حجم النتائج نجد انطلاقا من المعادلة 1

$$\Delta Y=\Delta K/v$$

$$\Rightarrow g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta K}{V.Y} \dots\dots\dots.3$$

وبتعويض المعادلة 2 في 3 المعادلة نجد $g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{sY-(\sigma+n)k}{V*Y} \dots\dots\dots.4$.

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{V} - (\sigma + n) \dots\dots\dots.5$$

وتشير هذه المعادلة إلى ما يلي:

- أن الادخار هو العامل الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنه من خلاله يتحدد معدل الاستثمار الذي يوفر التراكم الرأسمالي المحدد لعملية الإنتاج.
- ضرورة الحد من معامل رأس المال الحدي، أي الرفع من كفاءة و فعالية الآلات و المعدات، إذ أن ارتفاعه يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي و العكس صحيح.
- الأثر السلبي لارتفاع معدل نمو السكان واستهلاك رأس المال.

ويرى كل من هارود ودومار أن تحقيق نمو اقتصادي متوازن أي يكون نمو الطلب مساوي إلى نمو العرض غير ممكن، وذلك الاستثمار المحقق غالبا ما لا يتساوى مع الاستثمار المرغوب حيث أنه:

- إذا كان الاستثمار المحقق أكبر من الاستثمار المرغوب، فذلك يعني أن حجم الإنتاج يفوق حجم الطلب وذلك ما يؤدي إلى كساد وهذه حالة نادرة الحدوث بحكم نقص الموارد في غالب الأمر.
- إذا كان الاستثمار المرغوب أكبر من الاستثمار المحقق فذلك يعني أن حجم الناتج يكون أقل من حجم الطلب، وذلك ما يؤدي إلى تضخم، وهذه الحالة السائدة في معظم الاقتصاديات، وذلك يرجع إلى

نقص الموارد المتاحة مقارنة بالموارد اللازمة والمطلوبة، وهو ما يؤدي إلى ظهور ما يسمى بفجوة التمويل.[1]

**1- انتقادات النموذج:**

- إن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار و معدل رأس المال الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغير في المدى الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.
- إن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة لتفسير النمو الطويل الأجل للاقتصاد، وذلك بسبب امكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.
- إن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة، حيث أن افتراض ثبات مستوى الأسعار هو غير واقعي، ونتيجة لهذا الافتراض، يمكن اعتبار أن العوامل الحقيقية فقط هي التي تؤثر على النمو الاقتصادي، وذلك على الرغم من أن Hicks يرى بأن العوامل النقدية تلعب دورا حاسما ومهما للغاية في سياق النمو الاقتصادي.
- إن فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.
- يفترض نموذجHAROD– DOMAR D عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو لا يعطي أي أهمية للسياسة المالية، في حين أنه في معظم الدول وخاصة الدول النامية، فإن الحكومة تلعب دورا حاسما كوكيل للنمو.
- يتجاهل هذا النموذج دور التجارة الخارجية، فهو يقوم على افتراض وجود اقتصاد مغلق، لأنه في معظم دول العالم، تلعب التجارة الخارجية دورا ملحوظا في سياق النمو والتنمية، وبالتالي فإن المناسب تجاهل هذا الجانب.[2]

## المطلب الثالث: نظرية النمو الداخلية ( المعاصرة).

تؤسس نظرية النمو الداخلي للعلاقة الايجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية فهي تبحث في تقليص العوائق التجارية، وتسرع معدلات النمو الاقتصادية والتنمية في الأجل الطويل، من خلال استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع،

[1]. بودخدخكريم، **أثر السياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، 2009/2001، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: نقود و مالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009/ 2010، ص 114-116.

[2]. معط الله أمال، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة لحالة الجزائر 2012/1970**، مرجع سبق ذكره، ص 159.

و زيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير وتحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج، وتقليل تشوهات الأسعار بالشكل الذي يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية، وتحقيق تخصص وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة وتقديم منتجات وخدمات جديدة.

بناء على ذلك ومع منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ظهر فكر مستقل عن تلك الافتراضات، فمثلا ركز P.Romer على أهمية البحث والتطوير، بينما ركز Lucas على رأس المال البشري في بناء نموذجه، في حين ركز Barro على البنى التحتية والنفقات الحكومية، وركز آخرون على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي.

**أولا: نموذج BARRO (1990)**

يبين هذا النموذج، أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص، وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، وباستعمال هذه السلع فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى، بالإضافة إلى كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع، ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدودة، ويفترض أن دالة الإنتاج للمؤسسة تأخذ الشكل التالي:[1]

$$= A\frac{1-a}{i}K\frac{\mathrm{a}}{i}x^{1-a} \ \rightarrow 0 < a < 1 \ldots\ldots\ldots (1)\mathrm{Yi}$$

حيث: المردودية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة، أما المردودية المشتركة لرأس المال والنفقات العمومية فهي ثابتة، مع افتراض ثبات L. وبالنسبة للمؤسسات فالنفقات العمومية تعتبر بالنسبة لها عوامل إنتاج خارجية معطاة و بدون تكلفة تمويلها يكون من خلال الاقتطاعات الجبائية.

يعتمد نموذج باروه في النتائج التي توصل إليها على معادلة التوازن بالنسبة لسوق السلع والخدمات:

$$Y = C + I + G = C + K + \text{Ó}k + G \ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث أن: I: الاستثمار، C: الاستهلاك، G: الإنفاق الحكومي.

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانياتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت t إذن:

$$T = G = Ty$$

وبالتالي يكون الدخل المتاح بالنسبة للعائلات $Y\ (1-t)$ وبناء على ذلك فإن دالة الاستهلاك تصبح على الشكل التالي:

$$C = (1-s)(1-t)Y \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

بتعويض المعادلة (3) في المعادلة (2) تصبح لدينا:

$$Y = (1-s)(1-t)Y + K + G + K\text{Ó} \ldots\ldots\ldots (4)$$

[1]. ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر 2012/1989**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود و مالية، 2015/2014 ص 59.

وبما أن T =G=Ty فإن المعادلة (4) تصبح على الشكل التالي

$$(1-s)(1-t)Y+K+G+tY+K6Y \Rightarrow Y-(1-s)(1-t)Y-tY=K+K6 \Rightarrow Y=\frac{k+6k}{s(1-t)} \dots\dots(5)$$

بتعويض Ty مكان G في المعادلة رقم (1) فتتحصل على المعادلة التالية:

$$Y == AK^{a}.L^{1-a}.t^{1-a}Y^{1-a}AL^{1-a}K^{a}(tY)^{1-a}$$

$$= AL^{1-a}.K^{a}.t^{1-a}Y^{a}$$

$$\Rightarrow Y=A^{1/a}K.t^{\frac{1-a}{a}} .t^{\frac{1-a}{a}}\dots\dots(6)$$

وبمساواة المعادلة (6) مع المعادلة (5) نجد ان:

$$\frac{k*+\delta k}{s(t-t)}=A\frac{1}{a}{}_{K.L}\frac{1-a}{a}t\frac{1-a}{a} \Rightarrow \frac{k*+\delta k}{K.s(t-t)}=A\frac{1}{a}{}_{K.L}\frac{1-a}{a}t\frac{1-a}{a}$$

$$\Rightarrow \frac{k*}{K}=s(1-t).A\frac{1}{a}L\frac{1-a}{a}\ t\frac{1-a}{a}-\delta \dots\dots(7)$$

بما أن الدولة تقوم بتحديد معدل الضريبة الذي يسمح لها بتحديد حجم الانفاق الكلي ومعدل النمو للاقتصاد، أي معدل الضريبة الذي يعظم النمو و ذلك وفق العلاقة التالية:

$$\Rightarrow \frac{k*}{K}=s(1-t).A\frac{1}{a}L\frac{1-a}{a}\ t\frac{1-a}{a}-\delta \dots\dots(7)$$

$$=\left[-t\frac{1-a}{a}+\frac{1+a}{a}(1-t)t\frac{1-a}{a}-1\right]sAL\frac{1-a}{a}=0\frac{a[\frac{k*}{k}]}{at}$$

$$\Leftrightarrow t=\frac{1-a}{a}(1-t) \Rightarrow t^{*}=1-a$$

تدل هذه النتيجة على أن الدولة تستطيع القيام بتثبيت جزء ثابت من النفقات المخصصة للمنشآت القاعدية والتي يعبر عنها بالعلاقة:

$$t^{*}=1-a(G/Y)^{*}$$

ومن خلال البراهين المتعلقة بحساب معدلات النمو، والتي يقتضي فرض معدلات من الضرائب، وكذا ترشيد النفقات المتعلقة بالمنشآت القاعدية، تبعا لذلك يقتضي تدخل حتمي للسلطات العمومية، من أجل تحقيق معدلات نمو مثالية وفق سياسة اقتصادية رشيدة. حيث بيان بارو في هذا الصدد أهمية تدخل الدولة بافتراض أنه عليها فالبداية تثبيت حجم النفقات العمومية المساوية لـ $G/Y=1-a$ وتقوم بالتالي باقتطاع ضريبة جزافية على جميع المداخيل و المساوية ل G من أجل تمويل جميع نفقاتها.[1]

[1]. ضيف أحمد، نفس المرجع السابق، ص 60-61.

### نموذج Rebelo 1991

إن الحفاظ على المعدلات المرتفعة للنمو في المدى البعيد هو الذي أرق الاقتصاديين النيوكلاسيك و ذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية و خاصة لرأس المال، و لهذا افترض Rebelo 1991 في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية، أي($1 =\propto$)، و التي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:

$$Y = AK \ldots\ldots\ldots 1$$

وحيث: A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، بينما تمثل K رصيد رأس المال الموسع ( المادي والبشري).

إن دالة الإنتاج في نموذج *AK* تجعلمن الإنتاجية الحدية لرأس المال سيكون للمستوى التكنولوجي المستخدم (A)، ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع آلية لجلب الوافرات الخارجية والتحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال، وهذا يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف. أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج Solow كما يلي:

$$Y = \delta Y - \delta K \ldots\ldots\ldots 2$$

وحيث عدد السكان ثابت أي($0 = n1 =$ * ).[1]

ومن العلاقة 1 و2 يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{Y}{Y} = \delta A - \delta \ldots\ldots\ldots 3$$

$$\frac{k}{k} = \delta A - \delta \ldots\ldots\ldots 4$$

$$\frac{k}{k} = \delta \frac{Y}{K} - \delta \ldots\ldots\ldots 5$$

حيث أن Y حجم الإنتاج، بينما ϭ هي معدل الادخار، لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي في نموذج AK و ذلك كما يلي:

[1]. كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصاديعلى عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 53.

**الشكل رقم (05): نموذج AK**

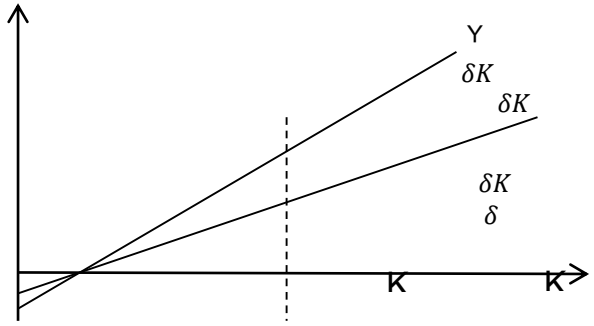


**المصدر: كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، الجزائر، سنة 2010، ص 118-119.**

يمثل الخط Ϭk الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المستهلك، وأما Ϭy فهو يعبر عن الدالة الخطية للاستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال، حيث أن الاقتصاد الذي يبدأ من النقط k0 وانطلاقا من نموذج ذات غلة الحجم المتناقصة فإن أي زيادة في رأس المال سوف تؤدي إلى زيادة متناقصة مع مرور الزمن حتى تصل إلى مستوى ϭ. أما نموذج AK ذات غلة حجم الثابتة، فإن كل زيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن، وتكون الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال جديدة مساوية للتي قبلها والتي بعدها وهي دائما مساوية ل A.

انطلاقا من العلاقتين 3 و 4 فلأن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل لنمو الاقتصاد Gy هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار ( الادخار)، و بالتالي فإن أي سياسة حكومية ترمي إلى زيادة معدل الاستثمار سيكون لها أثر مباشر على النمو الاقتصادي لأن:[1]

$$\frac{\boldsymbol{Y}}{\boldsymbol{Y}} = \boldsymbol{\delta A - \delta = gY}$$

**انتقادات النظرية الحديثة ( الداخلية).**

تعاني نظرية النمو الجديدة من نقص مهم و هو أنها بقيت معتمدة على عدد من افتراضيات النموذج الكلاسيكي الجديد و تلك الافتراضات غالبا ما تكون غير ملائمة لاقتصاديات الدول النامية، على سبيل المثال إن نظرية النمو الجديدة تفترض أن هناك قطاع إنتاج وحيد أو أن كل القطاعات متشابهة وهذا لا يسمح لإعادة تخصيص العمل ورأس المال بين القطاعات التي يحصل فيها تحولا خلال عملية التغيير الهيكلي (Structure change ) من أجل توليد النمو.

[1]. نفس المرجع السابق، ص 54.

ومن ناحية أخرى فإن النمو الاقتصادي في الدول النامية عادة ما يكون معاقًا بسبب عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف وفقر الهياكل الارتكازية ومن الهياكل المِؤسسية غير الكافية ونواقص أسواق رأس المال وأسواق السلع.

كذلك تفشل في توضيح المعدلات المنخفضة للقدرة على استغلال عنصر من عناصر الإنتاج في الدول منخفضة الدخل عندما يكون رأس نادرًا. وفي الحقيقة فإن الحوافز الضعيفة ربما تكون أيضا مسؤولة عن بطئ نمو الدخل القومي الإجمالي مثل المعدلات المنخفضة للادخار وتراكم رأس المال البشري. إن حالات عدم الكفاءة التخصصية (AllocationalInefficiency ) شائعة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة تحول من الأسواق التجارية الحديثة. ولكن تأثير ذلك على النمو في المدى القصير والمدى المتوسط كان قد أهمل لأن نظرية النمو الجديدة قد أكدت أكثر مما ينبغي على مقررات معدلات النمو في المدى الطويل.[1]

[1]. محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع**،ط(1)، الأردن، 2010، ص 119-118.

## خلاصة الفصل:

تطرقنا خلال هذا الفصل إلى عرض النمو الاقتصادية حيث قدمنا تعريفا هاما للنمو مفاده أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، كما تعرضنا إلى العوامل المساعدة على النمو الاقتصادي حيث حصرناها في عنصر العمل ورأس المال– التكنولوجيا والتنظيم، كما تطرقنا إلى معوقات النمو الاقتصادي. كما درسنا التطور التاريخي لمفهوم النمو الاقتصادي عند كل من المدرسة الكلاسيكية والكينزية بالإضافة إلى الفكر المعاصر، حيث سعت كل مدرسة لتحسين أفكار المدرسة السابقة لها إذ اعتمدت المدرسة الكلاسيكية إلى الاهتمام بتراكم رأس المال، كما أن المدرسة الكينزية التي نادت إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكذلك تراكم رأس المال، كما أن المدرسة الجديدة للنمو والتي جاءت بمجموعة من نماذج النمو الداخلية التي تعبر عن عامل التكنولوجيا ورأس المال المادي والبشري إذ ركزت في تحليلها على كيفية الوصول إلى النمو الدائم.

# الفصل الثالث:

# دراسة تحليلية قياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي

# -دراسة حالة الجزائر

# 2000-2020

# الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي

**تمهيد:**

اتخذت الدولة الجزائرية بعد 1986 سياسة إصلاحية لمنظومتها الاقتصادية نظرا للظروف الاقتصادية السائدة آنذاك بسبب أزمة البترول العالمية ما نتج عن هذا الخير إحداث أزمة مالية في الاقتصاد الجزائري لاعتمادها على الجباية البترولية كمورد أساسي لتمويل خزينتها العمومية، ابتداء من سنة 1990 بالتوجه نحو اقتصاد السوق و من بين هذه الإصلاحات، إصلاح النظام الضريبي، من أجل معالجة سياستها المالية و إعادة التوازن الاقتصادي الوطني.

سنقوم ضمن هذا الفصل بدراسة مسار السياسة المالية خلال فترة الدراسة و آثارها على النمو الاقتصادية في الجزائر باستعمال دراسة تحليلية لأدوات السياسة المالية و لذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2020/2000.

المبحث الثاني: دراسة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية و النمو الاقتصادي في الجزائر فترة 2020/200.

## المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة2000-2020

### المطلب الأول: تطور إيرادات الدولة خلال الفترة(2000-2020)

**الجدول رقم: 02 : تطور الإيرادات العامة والنفقات GDP في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)**

| السنوات | إجمالي إيرادات الميزانية والهبات | إيرادات المحروقات | إيرادات خارج المحروقات | إجمالي نفقات الميزانية | النفقات الجارية | نفقات رأس المال | الناتج الداخلي الخامGDP | سعر البرميل دولار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 1578.1 | 1213.2 | 364.9 | 1178.1 | 856.2 | 321.9 | 4098.8 | 28.5 |
| 2001 | 1505.5 | 1001.4 | 488.5 | 1321.0 | 963.6 | 357.4 | 4235.6 | 24.85 |
| 2002 | 1603.2 | 1007.9 | 595.1 | 1550.6 | 1097.7 | 452.9 | 4455.3 | 25.24 |
| 2003 | 1966.6 | 1350.0 | 616.6 | 1752.7 | 1199.0 | 553.7 | 4260.8 | 28.96 |
| 2004 | 2229.7 | 1570.7 | 1022.1 | 4175.7 | 2227.3 | 1948.4 | 4537.7 | 38.66 |
| 2005 | 3082.5 | 2352.7 | 883.1 | 3108.5 | 1673.9 | 1434.6 | 5264.2 | 54.64 |
| 2006 | 3639.8 | 2799.0 | 840.5 | 2453.0 | 1437.9 | 1015.1 | 6126.7 | 65.85 |
| 2007 | 3687.8 | 2796.8 | 724.1 | 2052.0 | 1245.1 | 806.9 | 7519.0 | 74.95 |
| 2008 | 5111.0 | 4088.6 | 652.5 | 1891.8 | 1251.1 | 640.7 | 11042.8 | 99.97 |
| 20093 | 3676.0 | 2412.7 | 1263.3 | 4246.3 | 2300.0 | 1646.3 | 10034.3 | 62.25 |
| 2010 | 4392.9 | 2905.0 | 1487.8 | 4466.9 | 2659.0 | 1807.9 | 12049.5 | 80.15 |
| 2011 | 5790.1 | 3979.7 | 1810.4 | 5853.6 | 3879.2 | 1974.4 | 14384.8 | 112.94 |
| 2012 | 6339.3 | 4184.3 | 2155.0 | 7058.1 | 4782.6 | 2275.5 | 16208.7 | 111.045 |
| 2013 | 5940.9 | 3678.1 | 2262.8 | 6092.1 | 4204.3 | 1887.8 | 16650.2 | 109.55 |
| 2014 | 5738.4 | 3388.4 | 2349.9 | 6995.7 | 4494.3 | 2501.4 | 17242.5 | 100.23 |
| 2015 | 5103.1 | 2373.5 | 2729.6 | 7656.3 | 4617.0 | 3039.3 | 16591.9 | 53.06 |
| 2016 | 5110.1 | 1781.1 | 3329.0 | 7298.4 | 4583.8 | 2711.9 | 17514.6 | 45.005 |
| 2017 | 6047.9 | 2177.0 | 3870.9 | 7282.6 | 4677.2 | 2605.4 | 18876.2 | 54.053 |
| 2018 | 6751.4 | 2887.1 | 3864.2 | 7726.3 | 4648.3 | 3078.0 | 20452.3 | 71.277 |
| 2019 | 6601.6 | 2668.5 | 3933.1 | 7741.3 | 4895.2 | 2846.1 | 20501.1 | 64.44 |
| 2020 | 5640.9 | 1921.6 | 3719.4 | 6902.9 | 5009.3 | 1893.5 | 18383.8 | 42.069 |

**المصدر: بنك الجزائر**

## تحليل الايرادات العامة :

نلاحظ من خلال الجدول أن الإيرادات العامة في الجزائر عرف تزايد مستمر خلال الفترة (2000-2012)، و هذا راجع إلى إرتفاع أسعار النفط و زيادة الطلب عليها و إرتفاع الإيرادات الضريبية خارج المحروقات، و شهدت الفترة (2013-2015) انخفاضا في إرادات الميزانية بسبب انخفاض الإرادات الضريبية للمحروقات، حيث وصلت إلى 5103.1 دينار جزائري، إلا أن الإيرادات شهدت تحسنا و إرتفاعا خلال السنوات (2016-2017-2018) لتصل إلى 6751 دينار جزائري، و هذا راجع إلى إرتفاع أسعار النفط و تشديد الرقابة الضريبية، مما أدى إلى إرتفاع الإيرادات الضريبية, أما الفترة (2019-2020) عرفت انخفاضا تصل إلى 5640 و هذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط بسبب وباء كورونا.

## المطلب الثاني: تطور نفقات الدولة خلال لفترة (2000-2020).

### الشكل06: منحنى بياني يبين تطور نفقات الدولة خلال الفترة (2000-2020).

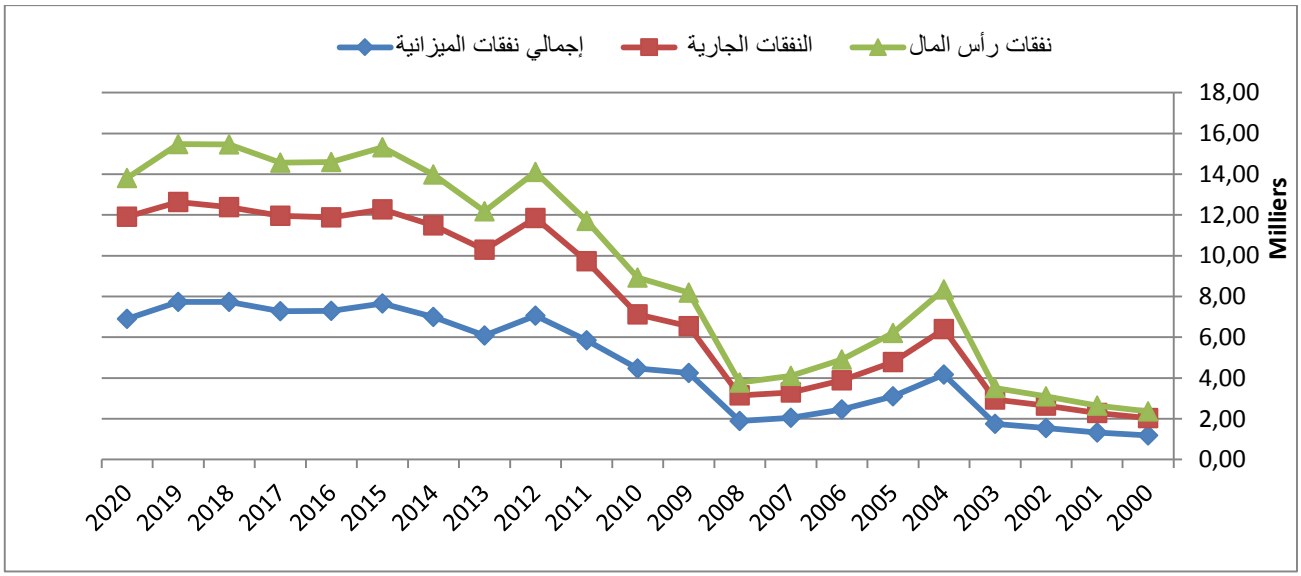


**المصدر**: تم إعداد الجدول من طرفنا اعتماداً الجدول(2)

**تحليل النفقات العامة :**

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن النفقات العامة تميزت بارتفاع هائل حيث بلغت سنة (2004) 41.35 مليار جزائري، و سنة (2009) 42.46 مليار جزائري، وهذا عائد إلى ارتفاع أسعار النفط، و كذلك تبني الدولة لبرامج لدعم الإنعاش الاقتصادي، و واصلت النفقات ارتفاعا خلال (2004-2014) حيث بلغت 6.980 مليار دينا جزائري، و ذلك مع اتصالات البرنامج القياسي للتنمية الاقتصادية (2010-2014)، و شهدت النفقات انخفاضا خلال الفترة (2015-2020) حيث بلغت 7.741 مليار دينار جزائري، بهدف استكمال المشاريع الجارية إنجازها. و انخفضت إلى 6.902 مليار دينار سنة 2020م.

## المطلب الثالث: تطور الناتج الداخلي الخام للدولة خلال الفترة 2000-2020

**الجدول: 03 : تطور الناتج الداخلي الخامPIB للدولة**

| السنوات | الناتج الداخل الخام PIB |
|---|---|
| 2000م | 4098.8 |
| 2001م | 4235.6 |
| 2002م | 4455.3 |
| 2003م | 4260.8 |
| 2004م | 4537.7 |
| 2005م | 5264.2 |
| 2006م | 2126.7 |
| 2007م | 7519.0 |
| 2008م | 11042.8 |
| 2009م | 10034.3 |
| 2010م | 12049.5 |
| 2011م | 14384.8 |
| 2012م | 16208.7 |
| 2013م | 16650.2 |
| 2014م | 17242.5 |
| 2015م | 16591.9 |
| 2016م | 17514.6 |
| 2017م | 18876.2 |
| 2018م | 20452.3 |
| 2019م | 20501.1 |
| 2020م | 18383.8 |

**المصدر**: تم إعداد الجدول من طرفنا اعتماداً على: الجدول (2)

### تحليل الناتج الداخلي الخام GDP:

من خلال الجدول في الفترة 2000-2004 ارتفاعا طفيفا، حيث بلغ 4537.7 مليار دينار جزائري، و ذلك راجع إلى تدبدب أسعار البترول، و تحسن الأوضاع الأمنية,إلا أن معدلات النمو شهدت تراجعا

خلال الفترة (2005-2009)، و ذلك تزامنا مع تداعيات الأزمة العالمية و تأثيرها في الطلب على البترول و انخفاض في أسعاره،أما خلال الفترة (2010-2020) فقد شهدت الناتج الداخلي للخام تحسنا بلغ سنة (2020) 18383.82مليار دينار جزائري، و ذلك بسبب ارتفاعأسعار النفط، و زيادة الايرادات و مداخيل الخزينة.

## المطلب الرابع: مقارنة تطور الناتج الداخلي الخام بإيرادات ونفقات الدولة خلال الفترة (2000-2020).

-**المصدر** : من طرفنا اعتمادا على الجدول (02).

- تحليل العلاقة بين:الناتج الداخلي الخام PIB، و الايرادات نلاحظ من خلال شكل العلاقة بين الناتج الداخلي (PIB) و الايرادات العامة، حيث أنPIB تؤثر على الايرادات العامة، فكلما إرتفع الناتج الداخلي الخام تبعته نفس الحركية من الايرادات، حيث بقي الارتفاع من سنة (2000-2008) ليبلغ تقريبا 1104 مليار، و بلغت الايرادات عند 2009 الناتج الخام انخفاضا ب 9.9 مليار، و كذلك انخفضت الايرادات ل 3.6 مليار، وواصل الصعود بعدها حتى سنة 2020 بلغ 20.2 مليار و كذلك الايرادات ارتفعت معه توازي.

ومنه نستنتج ان الايرادات العامة لها تأثيرا مباشرا بينها و بين الناتج الداخلي الخام.

**الشكل (10): العلاقة بين الناتج الداخلي الخام GDP و النفقات العامة خلال الفترة (2000-2020م)**

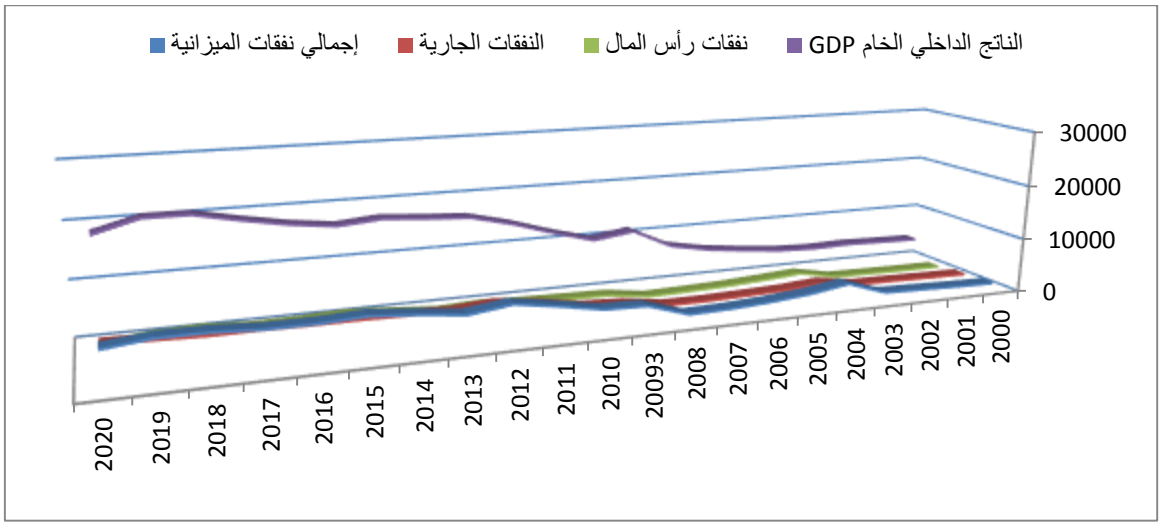


- **المصدر**: من طرفنا اعتمادا على الجدول (02).

- تحليل العلاقة بين الناتج الداخلي الخام GDP و النفقات :

من الشكل البياني نجد أنه كلما زاد الناتج الداخلي الخام زادت النفقات و تحسن قدرة الدولة على تلبية مختلف نفقاتها، و زاد الانفاق العام، و العكس صحيح حيث أن ناتج الخام وصل إرتفاعه من 2000 حتى 2009، و كذلك النفقات العامة ارتفعت لتبلغ سنة 2009 (15 مليار دينار جزائري) أكبر من الناتج الداخلي الخام حيث بلغ 11 مليون 2009-2011، و بعدها إرتفاع النسب من جديد أن الناتج الداخلي الخام أقل من النفقات العامة ما يؤثر سلبا على الدولة و اقتصادها و يسبب لها العجز.

## المبحث الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020م):

### المطلب الأول: مدخل نظري حول السببية لجرانجر:

يهدف اختبار **جرانجر** (GRANGER, C.W.1969)[1] للعلاقة السببية بين متغيرين إلى الكشف عن وجود واتجاه هذه العلاقة من خلال اختبار فيشر الآني لفرضي العدم الذين ينصان أن المتغير الأول

[1] GRANGER,C.W-1969, PP424-438

لا يُسبّب المتغير الثاني، وأن المتغير الثاني لا يُسبّب المتغير الأول بدرجة معنوية معينة، في مقابل الفرضيتين البديلتين التاليتين: المتغير الأول يُسبّب المتغير الثاني والمتغير الثاني يُسبّب المتغير الأول، وذلك بعد تقدير نموذج يُعرف باسم نموذج أدخل **جرانجر** مفهوم السببية في الإقتصاد القياسي العام **1969**م، وهذا المفهوم يسمح بالتمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية، وسوف نبدأ بالتعريف السببية ومن ثم الطرائق التي تسمح لنا باختبارها.

**أولا: مفهوم Granger للسببية[1]:**

نقول عن المتغير العشوائي X أنه يسبب المتغير العشوائي Y إذا كانت هناك معلومات في ماضي X مفيدة في التنبؤ بـY، وهذه المعلومات غير موجودة في ماضي Y.

لذينا هنا مسلمتان هما:

- السببية لا تطبق إلى على متغيرات عشوائية؛
- الماضي و الحاضر يمكن أن يسبب المستقبل والعكس غير ممكن.

فإذا رمزنا للمعلومات المحتواة في ماضي السياق العشوائي Xو Y على التوالي كما يلي:

$$\tilde{X}_t = \{X_t, X_{t-1}, ...\}$$
$$\tilde{Y}_t = \{Y_t, Y_{t-1}, ...\}$$

ورمزنا لخطأ التنبؤ بالإعتماد على المعلومات المتوفرة كما يلي:

$$e(X/inf) = X - E(X/inf)$$
$$e(Y/inf) = X - E(Y/inf)$$

يعتمد **جرانجر** على تباين خطأ التنبؤ $V_{[e]}$ لدراسة السببية، فهو يرى أنه كلما كان هذا التباين ضعيفاً كان المتغير مفسراً تفسيراً جيداً، وبناءاً على ذلك فهو يميز بين أربعة أنواع من السببية:

**أ-السببية وحيدة الإتجاه:** نقول عن X تسبب Y إذا تحققت المتراجحة التالية:

$$V[e(Y_t / \tilde{Y}_{t-1}, \tilde{X}_{t-1})] < V[e(Y_t / \tilde{Y}_{t-1}]$$

وهذا يعني أن ماضي X يحسن من تنبؤ Y في اللحظة t، وهو أفضل من الإعتماد فقط على ماضي Y

**ب-السببية في الإتجاهين:** هي تعني أن X تسبب في Y و Y تسبب في X، وتكون لذينا المتراجحات الآتية محققة:

$$V[e(Y_t / \tilde{Y}_{t-1}, \tilde{X}_{t-1})] < V[e(Y_t / \tilde{Y}_{t-1}]$$
$$V[e(X_t / \tilde{Y}_{t-1}, \tilde{X}_{t-1})] < V[e(X_t / \tilde{Y}_{t-1}]$$

[1]GOURIEROUX C. et MONFORT A-1990, PP442-446

وهذا يعني أن ماضي X يحسن من تنبؤ Y، وأن ماضي Y يحسن من تنبؤ X.

**ج- السببية الآنية:** هي تعني أن القيمة الحالية لـ X تسبب القيمة الحالية لـ Y، وتكون المتراجحة الآتية محققة.

$$V[e(Y_t / \tilde{Y}_{t-1}, \tilde{X}_t)] < V[e(Y_t / \tilde{Y}_{t-1}, \tilde{X}_{t-1})]$$

**د-السببية المتباطئة (الآجلة):** القيم الماضية لـX تسبب القيم الحاضرة لـY، ومن ثم تكون المتراجحة الآتية محققة:

$$V[e(Y_t / \tilde{Y}_{t-1}, \tilde{X}_{t-m})] < V[e(Y_t / \tilde{Y}_{t-1})]$$

**2- خطوات اختبار السببية[1]:**

أ- نقوم بتقدير المعادلة التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):

$$Y_t = \Phi_1(B)Y_t + \Phi_2(B)X_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

$$\Phi_1(B) = \sum_{i=1}^{p} \phi_{1i}.B^i \quad \text{و كذلك:} \quad \Phi_2(B) = \sum_{i=1}^{p} \phi_{2i}.B^i$$

ثم نحسب مجموع مربعات انحرافات القيم الفعلية عن المقدرة ونرمز لها الرمز: SCR1

**ب-** نقوم بتقدير المعادلة التالية: $Y_t = \Phi_1(B).Y_t + \varepsilon_t$

ثم نحسب مربعات انحرافات القيم الفعلية عن القيم المقدرة ونرمز لها بالرمز: SCR2

**ج-** نحسب إحصائية**الإختبار** $F_C$ **حسب العلاقة التالية:**

$$F_C = \frac{(SCR2 - SCR1)/P}{SCR1/(M-N)}$$

حيث أن: **M=T-MAX(p.q)** و **N=p+q+2**

بحيث:

**T:** عدد المشاهدات؛

**P:** عدد التباطؤات الزمنية للمتغيرات الداخلية؛

**q:** عدد التباطؤات الزمنية للمتغيرات الخارجية.

**د-** نضع فرضية العدم $H_0$ التي تقول إن $X_t$ لا تُسبب $Y_t$ ثم نقارن $F_{cal}$(المحسوبة) مع $F_{tab}$ (الجدولية) عند مستوى المعنوية $\alpha\%$ ونقبل فرضية العدم إذا كان: $F_c < F_{\alpha(P,(M-N))}$.

## المطلب الثالث: الدراسة التطبيقية لحالة الجزائر 2000/2020.

[1] LARDIC.S et MIGNON.V, 2000- PP 99-101

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الإيرادات العامة (R) والنفقات العامة (GE) على النمو الإقتصادي في الجزائر والتمثل في الإنتاج الداخلي الخام (GDP)، ومن أجل التحليل التطبيقي لهذا الأثر سوف نتبع المنهجية التالية:

– **في المرحلة الأولى** سنقوم بتحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بالإعتماد على اختبار جذر الوحدة، ثم في مرحلة ثانية نقوم باختبار وجود علاقة طويلة المدى بين الإنتاج الداخلي الخام والإيرادات العامة و النفقات العامة بالإعتماد على منهجية التكامل المشترك، **وفي المرحلة الثالثة والأخيرة** ننتقل لتعيين وتحديد اتجاه العلاقة بين الإنتاج الداخلي الخام (GDP) والإنفاق الحكومي (GE) من جهة وكذا بين الإنتاج الداخلي الخام (GDP) و الإيرادات العامة (RE) من جهة أخرى.

وقد اعتمدنا في دراستنا على المعطيات السنوية التي تصدرها هيئات رسمية: بنك الجزائر، البنك العالمي، صندوق النقد الدولي خلال الفترة من (2000–2020م).

**أولا: عرض السلاسل الزمنية:**

لدراسة وتحليل أثر أدوات السياسة المالية على الناتج الداخلي الخام في الجزائر بين عامي 2000 و 2020م من الناحية الإحصائية طبقنا المنهجية المذكورة أعلاه، وقبل استعراض النتائج الإحصائية للدراسة قمنا بتحليل تطور كلا من النفقات العامة والإيرادات العامة وكذا الإنتاج الداخلي الخام في الجزائر من العام 2000حتى 2020م (المنحنى (**3**–....))، وبالنظر إلى صورة واضحة عدم استقرار السلسلتين، ولكنها لا تبين هل يعود عدم الإستقرار هذا لوجود جذر الوحدة أم لا، ومن ثم لابد لنا من اختبار جذر الوحدة .

**الشكل: 07 : منحنى بياني يبين تطور النفقات العامة والايرادات العامة والإنتاج الداخلي الخام**

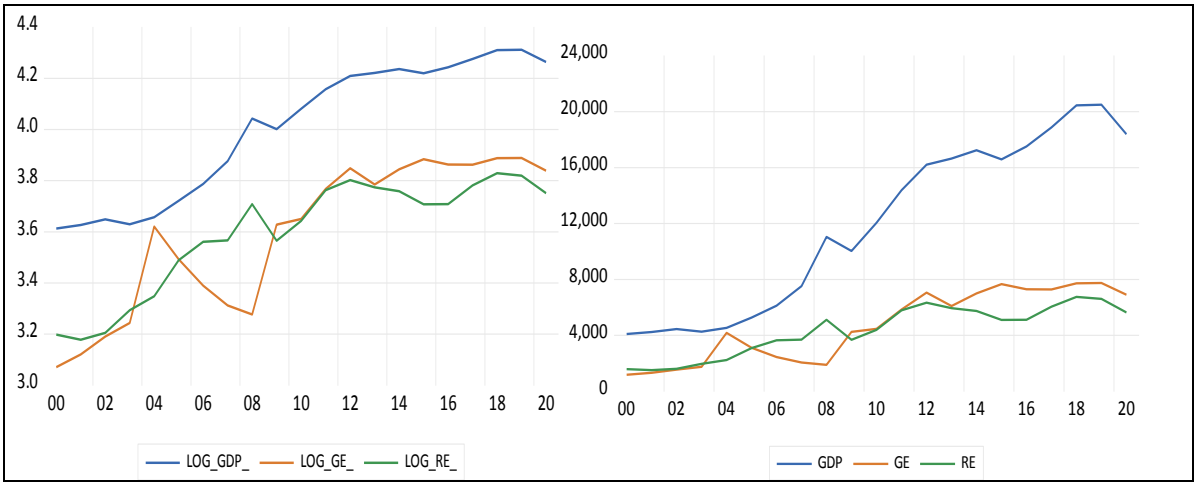


**المصدر**: من طرفنا اعتماداً على الجدول (2)

## ثانيا: فحص الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة:

إن فحص الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة تعد الخطوة المنهجية الضرورة الأولى في كل الدراسات التطبيقية التي تدرس وجود ونمط واتجاه العلاقات بين المتغيرات؛ إذ أن اختبار التكامل المشترك والسببية بين مختلف المتغيرات يتطلب معرفة مستوى سكون السلسلة وكذا درجة تكاملها.

في هذه الدراسة قمنا باختبار استقرارية (سكون) السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة بالإعتماد على منهجية اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)؛ ومن أجل اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة زمنية هناك العديد من الإختبارات الإحصائية التي اعتمدنا عليها في دراستنا هذه على اثنين منها فقط لجودة نتائجهما وكثرة استخدامها؛ وهما: اختبار ( AugmentedDickey-Fuller test: ADF. 1981) وكذا اختبار (Phillips-Perron test: PP. 1988).

سوف نعتمد في هذه الدراسة على اختبار ديكي–فوللر الموسع (ADF) واختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلاسل الزمنية).

والجدول رقم(3) يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة، والتي تشمل الناتج الداخلي الخام Log(GDP)، الإيرادات العامة Log(RE)، النفقات العامة Log(GE)، ويتضح من الجدول أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات محل الدراسة غير ساكنة في مستوياتها، حيث أن جميع القيم المقدرة لقيم (t) باستخدام اختبار (ADF) أقل من القيم الجدولية (الحرجة) في قيمها المطلقة، مما يعني أنها غير معنوية إحصائياً، وعليه فإنه يتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات موضع الدراسة في مستوياتها، إلا أنه وعند احتساب الفروق الأولى لهذه المتغيرات محل الدراسة فإننا وجدناها قد استقرت وهذا باستعمال اختبار (ADF) وهذا سواءاً بالنموذج قاطع واتجاه عام أو

بالنموذج قاطع فقط؛ لكن بعد اختبار معنوية معلمة نموذج القاطع و الإتجاه العام اتضح أنها غير معنوية عند المستوى 5% ، مماّ يعني أن متغيرات دراستنا: الإنتاج الداخلي الخام (Log(GDP، الإيرادات العامة (Log(RE، النفقات العامة(Log(GE مستقرة عند مستوى معنوية 5% وتتبع نموذج القاطع كما يبينه الجدول رقم (3).

مماّ سبق يمكن القول أن اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار (ADF) للمتغيرات الإنتاج الداخلي الخام (Log(GDP، الإيرادات العامة (Log(RE، النفقات العامة(Log(GE، أثبت لنا أن هذه المتغيرات غير مستقرة كلها في المستوى لكنها مستقرة عند الفروق الأولى، يعني إمكانية رفض فرضية العدم المتمثلة في عدم سكون المتغيرات في مستوياتها واحتوائها على جذر الوحدة، مماّ يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وهذا يسمح لنا بإجراء اختبارات التكامل المشترك بينها.

**الجدول (04): اختبار جذر الوحدة للمتغيرات بالأسعار الجارية عند مستوى السلاسل الزمنية وكذا الفروق الأولى**

| | **الخصائص** | **مستوى المعنوية والإختبارات** | **INTERCEPT** | **TREND AND INTERCEPT** | **NONE** |
|---|---|---|---|---|---|
| **المتغيرات** | القيم الحرجة Critical Values ADF | 1% | -3.808546 | -4.498307 | -2.685718 |
| | | 5% | -3.020686 | -3.658446 | -1.959071 |
| | | 10% | -2.650413 | -3.268973 | -1.607456 |
| LOG(GDP) | المستوى | قيمة (t) | -1.219491 | -0.503606 | 2.803231 |
| | الفروق الأولى | قيمة (t) | -3.425449 | -3.622384 | -2.655030 |
| LOG(R) | المستوى | قيمة (t) | -1.760333 | -1.173160 | 1.583669 |
| | الفروق الأولى | قيمة (t) | -4.266526 | -3.811207 | -3.728279 |
| LOG(GE) | المستوى | قيمة (t) | -1.730313 | -2.269468 | 1.190577 |
| | الفروق الأولى | قيمة (t) | -4.463364 | -4.849342 | -4.208854 |

**المصدر**: مخرجات البرمجية Eviews version 12

**ثالثا: تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني LagInteval**

من الجدول وباستعمال المعايير المختلفة HQ، SC، AIC، FPE، LR فهي تُشير إلى ضرورة أخذ فجوتين زمنيتين.

لأجل اختبار الفرضيات السابقة سوف نقسم الإختبارات إلى جزأين؛ يتضمن الأول تطبيق اختبار سببية Granger على متغيرات النموذج للتعرف على طبيعة العلاقة السببية ما بين المتغيرات، وخاصة ما بين الإيرادات الكلية و الناتج الداخلي الخام، والإنفاق الحكومي و الناتج الداخلي الخام و الإيرادات الكلية والإنفاق الحكومي، وفيما بعد سوف نقوم بقياس تأثير العلاقات الدالية للمتغيرات، وخاصة قياس تأثير الإيرادات الكلية والإنفاق الحكومي على الناتج الداخلي الخام من خلال اختبار نموذجالإنحدار المتعدد، و بعد إجراء سببية Granger في الجدول(4) أظهرت النتائج أن أفضل النتائج تعطى من خلال الإختبارات المختلفة أن أحسن تخلف، و الذي يعطي أفضل النتائج هو التخلف الثاني كما يلي:

**الجدول (05): اختيار عدد فترات الإبطاء الزمني**

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOG_GDP_
Exogenous variables: C LOG_RE_ LOG_GE_
Date: 05/08/23 Time: 12:35
Sample: 2000 2020
Included observations: 17

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 27.68658 | NA | 0.003220 | -2.904303 | -2.757265 | -2.889687 |
| 1 | 40.72809 | 19.94585* | 0.000785 | -4.320952 | -4.124902 | -4.301464 |
| 2 | 43.25199 | 3.563145 | 0.000662* | -4.500234* | -4.255171* | -4.475874* |
| 3 | 43.43948 | 0.242634 | 0.000739 | -4.404645 | -4.110569 | -4.375413 |
| 4 | 44.35368 | 1.075529 | 0.000761 | -4.394550 | -4.051463 | -4.360447 |

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

**المصدر**: مخرجات البرمجية Eviews version 12

**رابعا: اختبار العلاقة السببية بين الإنتاج الداخلي الخام والإنفاق الحكومي والإيرادات الكلية:**

بتطبيق منهجية **جرانجر**للعلاقة بين الإنتاج لداخلي الخام ((LOG(GDP) و الإنفاق الحكومي ((LOG(GE))، و من خلال اختبار فيشر (F)، وبعد مقارنة $F_{cal}$ (المحسوبة) مع $F_{tab}$ (الجدولية) نجد أن: إحصائية $F_{cal}$ (المحسوبة) أقل من $F_{tab}$ (الجدولية) عند مستوى المعنوية ( $F_{cal} \geq F_{tab}$ ) عند

مستوى معنوية ($\alpha = 5\%$) باحتمال ($P = 0.0015$)، وهذا يعني عدم وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الإنتاج الداخلي الخام إلى الإنفاق الحكومي، أما العلاقة العكسية التي تتجه من الإنفاق الحكومي ((LOG(GE)) إلى الإنتاج الداخلي الخام ((LOG(GDP)) فهي غير محققة لأن إحصائية $F_{cal}$ (المحسوبة) أقل من $F_{tab}$ (الجدولية) عند مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$) حيث أن: ($F_{cal} = 0.355$) باحتمال ($P = 0.897$) أي أنها غير معنوية إحصائياً عند مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$)؛

- ونفس العمل قمنا به لاختبار العلاقة السببية بين الإنتاج الداخلي الخام ((LOG(GDP)) و الإيراد الحكومي ((LOG(RE))، وبعد مقارنة $F_{cal}$ (المحسوبة) مع $F_{tab}$ (الجدولية) نجد أن: إحصائية $F_{cal}$ (المحسوبة) أقل من $F_{tab}$ (الجدولية) عند مستوى المعنوية ($F_{cal} < F_{tab}$) عند مستوى معنوية ($\alpha = 5\%$)، وهذا يعني عدم وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الإنتاج الداخلي الخام إلى الإنفاق الحكومي، والعلاقة العكسية أيضا غير محققة لأن إحصائية $F_{cal}$ (المحسوبة) أقل من $F_{tab}$ (الجدولية) عند مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$) حيث أن ($F_{cal} = 0.355$) باحتمال ($P = 0.588$) أي أنها غير معنوية إحصائياً عند مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$)؛

- كذلك عند اختبار العلاقة السببية بين الإيراد الكلي((LOG(RE)) و الإنفاق الكلي ((LOG(GE))، و من خلال اختبار فيشر (F)، وبعد مقارنة $F_{cal}$ (المحسوبة) مع $F_{tab}$ (الجدولية) نجد أن: إحصائية $F_{cal}$ (المحسوبة) أقل من $F_{tab}$ (الجدولية) عند مستوى المعنوية ($F_{cal} < F_{tab}$) عند مستوى معنوية ($\alpha = 5\%$) باحتمال ($P = 0.085$)، وهذا يعني عدم وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الإيراد الكلي إلى الإنفاق الكلي، والعلاقة العكسية أيضا التي تتجه من الإنفاق الكلي ((LOG(GE)) إلى الإيراد الكلي ((LOG(RE)) فهي أيضاً غير محققة كذلك لأن إحصائية $F_{cal}$ (المحسوبة) أقل من $F_{tab}$ (الجدولية) عند مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$) حيث أن: ($F_{cal} = 0.344$) باحتمال ($P = 0.840$) أي أنها غير معنوية إحصائياً عند مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$)؛

**الجدول(06): اختبار السببية لجرانجر**

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/08/23 Time: 14:18
Sample: 2000 2020
Lags: 4

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| LOG_GE_ does not Granger Cause LOG_RE_ | 17 | 0.34486 | 0.8406 |
| LOG_RE_ does not Granger Cause LOG_GE_ | | 3.02002 | 0.0858 |
| LOG_GDP_ does not Granger Cause LOG_RE_ | 17 | 0.35535 | 0.8336 |
| LOG_RE_ does not Granger Cause LOG_GDP_ | | 0.74398 | 0.5883 |
| LOG_GDP_ does not Granger Cause LOG_GE_ | 17 | 12.8557 | 0.0015 |
| LOG_GE_ does not Granger Cause LOG_GDP_ | | 0.25621 | 0.8979 |

**المصدر**: مخرجات البرمجية E-VIEWS 12

**خامسا: تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة والنفقات العامة:**

سوف نستخدم نموذج الإنحدار المتعدد لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة وهي الناتج الداخلي الخام Log(GDP)، الإيرادات العامة Log(RE)، النفقات العامة Log(GE)، وفيما يلي نتائج تقدير النموذج المقترح كملي:

**الجدول (07): نتائج تقدير الإنحدار المتعدد**

Dependent Variable: LOG_GDP_
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 05/08/23 Time: 19:02
Sample: 2000 2020
Included observations: 21
LOG_GDP_= C(1)+C(2)*LOG_GE_+C(3)*LOG_RE_

| | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C(1) | -0.006673 | 0.290013 | -0.023010 | 0.9819 |
| C(2) | 0.255696 | 0.116892 | 2.187444 | 0.0421 |
| C(3) | 0.861217 | 0.152500 | 5.647336 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.921958 | Mean dependent var | 4.006517 |
| Adjusted R-squared | 0.913287 | S.D. dependent var | 0.267833 |
| S.E. of regression | 0.078869 | Akaike info criterion | -2.110492 |
| Sum squared resid | 0.111966 | Schwarz criterion | -1.961274 |
| Log likelihood | 25.16017 | Hannan-Quinn criter. | -2.078108 |
| F-statistic | 106.3229 | Durbin-Watson stat | 0.449992 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

**المصدر**: مخرجات البرمجية E-VIEWS 12

– من نتائج تقدير النموذج نجد أن قيمة ($R^2 = 0.92$) وهي قريبة من الواحد الصحيح، مما يعني أن ان المتغيرات المفسرة الخاصة بأدوات السياسة المالية تتحكم بـ 92% من التغير الذي يحدث في معدل نمو الناتج المجلي الإجمالي، كما ان هناك ارتباط قوي بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وأدوات السياسة المالية، أما النسبة المتبقية المتمثلة في 8% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ؛

## 1–اختبار المعلمات من الناحية الإقتصادية:

– بالنسبة للنفقات العامة GE: تدل الإشارة الموجبة في معادلة الإنحدار المتعدد، على أن العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة طردية؛ تعني أنه كلما تغير النفقات العامة بوحدة واحدة يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.25 في المدى الطويل ومن ثم زيادة النمو الإقتصادي؛ وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الإقتصادية، حيث أنه كلما زادت النفقات العامة الحكومية كلما زاد معدل نمو النمو الإقتصادي من خلال زيادة النفقات الإستثمارية العامة ودوره في توسيع الطاقة الإنتاجية وتحقيق زيادة في الدخل؛

– بالنسبة للإيرادات العامة RE: تدل الإشارة الموجبة في معادلة الإنحدار المتعدد، على أن العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة طردية؛ تعني أنه كلما تغير الإيرادات العامة بوحدة واحدة يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.86 في المدى الطويل؛ وهذه يتطابق مع طبيعة

الإقتصاد الجزائري الذي تبقى فيه الإستثمارات العامة (الحكومية) من خلال زيادة معدلات نمو اوالإيرادات العامة الناتجة أساساً من الجباية البترولية هي المحرك الأساسي للطلب الكلي الفعال الذي يساهم بدوره في زيادة معدلات النمو الإقتصادي

**2- اختبار بواقي النموذج:**

فيما يلي الشكل الذي يبين بواقي النموذج المقترح:

**الشكل (08): منحنى بياني لسلسة بواقي النموذج المقترح**

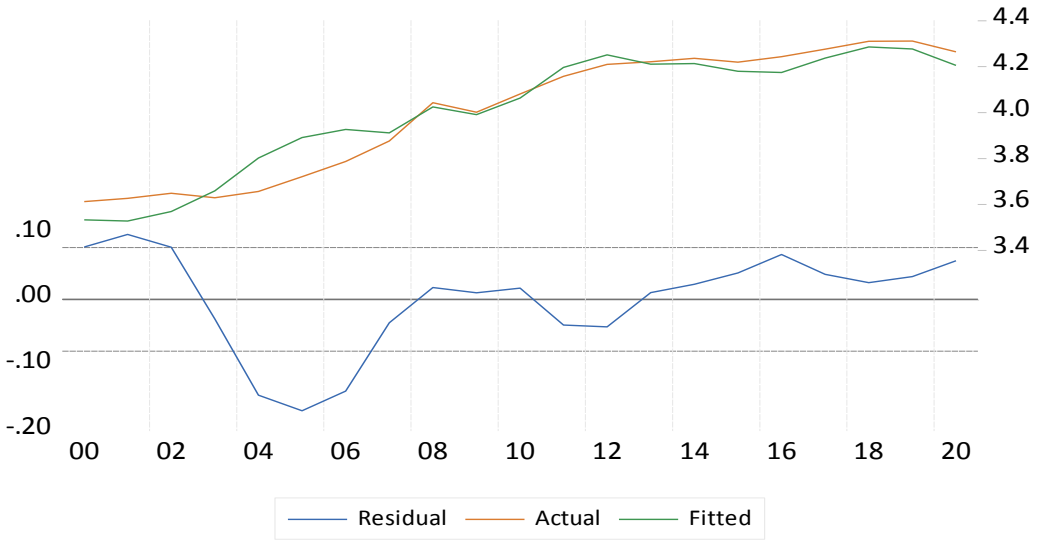


**المصدر**: مخرجات البرمجية E-VIEWS 12

ولمعرفة ما إذا كانت البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، سوف نستعين باختبار جارك-بيرا كمايلي:

**الشكل (09): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي**

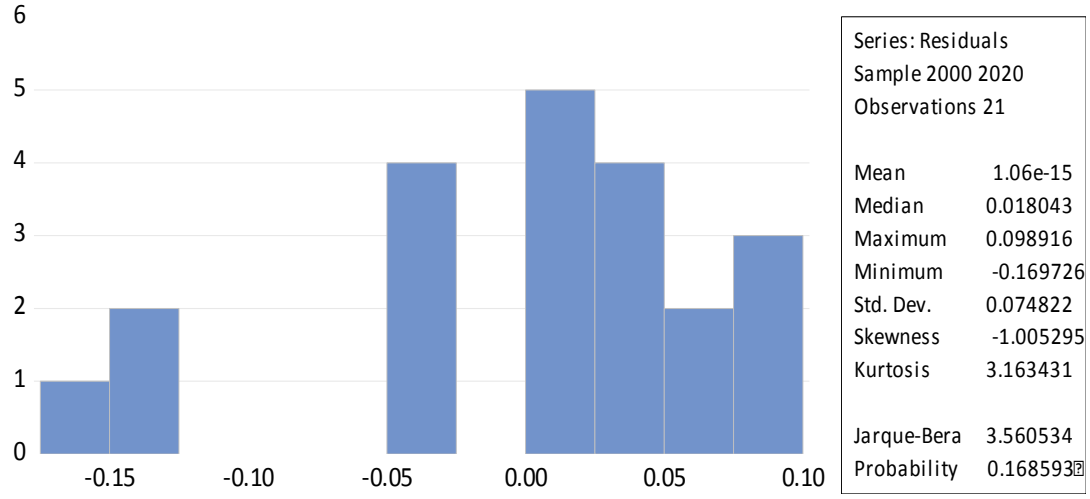


**المصدر**: مخرجات البرمجية E-VIEWS 12

من ملاحظة مخرجات برمجية E-VIEWS 12 أن قيمة احتمال احصائية جارك- بيرا أكبر من القيمة الحرجة لمستوى المعنوية الإحصائية ($\alpha = 5\%$)، وبالتالي نقبل فرضية أن سلسلة بواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

## المطلب الرابع: الناتج و الاستنتاجات

لقد قمنا من خلال هذه الدراسة بتحليل العلاقة السببية ين الإنتاج الداخلي الخام وأداتي السياسة المالية: النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000م-2020م) تطرقنا بصورة مختصرة إلى السياسة المالية وأدواتها المختلفة، وبما أن الدراسة متعلقة بالاقتصاد الجزائري قدمنا عرضاً وجيزاً عن تطورات الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال (1962م) مركزين على سيرورة تطور أداء السياسة المالية بهدف الوقوف على أهم معالمها، ولتحقيق هذه الدراسة تم استخدام الطرق الإحصائية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، انطلاقاً من استخدام اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمعرفة الخصائص الإحصائية للمتغيرات محل الدراسة، وبعد ذلك تحديد طبيعة العلاقة بين أداتي السياسة المالية والإنتاج الداخلي الخام باستخدام نماذج جرانجر، وقد تولت الدراسة إلى النتائج الآتية:

**أولا:**بينت الدراسة أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير مستقرة كلها في المستوى لكنها مستقرة عند الفروق الأولى.

**ثانيا:** بينت النتائج الإحصائية لاختبار العلاقة السببية بطريقة جرانجر أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من الإنتاج الداخلي الخام إلى النفقات العامة فقط عند مستوى معنوية احصائية تساوي 5%، أما باقي المتغيرات فلا توجد فيها أية علاقة سببي في الاتجاهين عند مستوى معنوية احصائية تساوي 5%.

**ثالثا:** إن هذه النتائج الإحصائية تنسجم وواقع السياسة المالية والسياسة الاقتصادية في الجزائر بصفة عامة خلال فترة الدراسة.

**رابعا:**ابتداء من عقد تسعينات القرن الميلادي الماضي فإن جوهر الإصلاحات الاقتصادية التي قامت ها السلطات الجزائرية آنذاك خاصة المدعومة من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) وما تضمنته من شروط، انعكست على واقع السياسة المالية ومجمل السياسات الاقتصادية في الجزائر في تلك الفترة والتي ميزتها السياسة المالية الإنكماشية من خلال تخفيض النفقات العامة وكذا الحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات وذلك في سبيل ضغط الطلب الداخلي وهو ما بدا واضحا من خلال النتائج الإحصائية.

**خامسا:** بعد اعتماد السلطات الجزائرية لمخططات الإنعاش الاقتصادي الأول (2001-2004م) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009م)، وكذا البرنامج الخماسي (2010-2014م) يبدو وكأن للسلطات الجزائرية نية للتخلي عن سياسات ضغط الطلب الإجمالي وفق المنظور الكلاسيكي إلى سياسيات إنعاش الطلب وتحسين العرض وفق المنظور **الكينزي** عن طريق زيادة الإنفاق العام ومن ثم إعطاء الأولوية لخفض معدل البطالة مع القبول بمعدل مرتفع قليلاً من التضخم، إلا أنه من الملاحظ أن هذه السياسة المالية التي اتبعتها السلطات الجزائرية مع بداية الألفية الجديدة من القرن الميلادي الحالي عن طريق زيادة النفقات العامة من أجل تدعيم عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، ويرجع سبب ذلك إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته، وهو ما أدى إلى انعدام أثر المضاعف الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (معدلات نمو ضعيفة بالمقارنة مع المخصصات الضخمة تجاوزت 430 مليار دولار أمريكي).

وفيما يلي بعض الاقتراحات التي يمكن للسياسة المالية التي يمكن من خلالها أن تلعب دوراً في التنمية الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي، وبالتالي ينبغي على السلطات العمومية مراعاة ما يلي:

– يتوجب إعادة توجيه السياسة الإنفاقية من طرف السلطات وتوجيهها إلى المجالات التي تشجع نمو الإنتاجية واستغلال الطفرة المالية الكبيرة الناتجة (احتياطي الصرف الضخم) لتنشيط وتحفيز العرض الكلي وتشجع وتوجيه الاستثمار الحكومي نحو الإنتاج الحقيقي وتحقيق المردودية الاقتصادية؛

– ضبط السياسة الجبائية والمنظومة الجبائية الجزائرية وقوانينها على قاعدة العدالة الضريبية والاستثمار في أدوات الفقه الإسلامي من خلال وسائل التمويل الإسلامي كالزكاة والأوقاف لأنهما يختزنان حصيلة مالية مهمة بدلاً من التمويل بالقروض، وكذا لتمكين الحكومة من أدوات أكثر نجاعة للحد من التهرب الجبائي

وللتحكم في الأسعار والتضخم؛

– ضرورة تحديث وتدعيم الأداة الصناعية العمومية والخاصة، وهذا بواسطة توفير الشروط التنظيمية الضرورية للانتعاش القوي للاستثمار، حتى يُساعد النمو المسجل في هذه السنوات الأخيرة، والذي تحركه أساساً نفقات الميزانية، على إفادة الصناعة الوطنية بشكل أفضل، وهو الأمر الذي يتطلب توجيه الاستراتيجية الصناعية نحو بناء وتنمية نسيج صناعي مكثف، مرتكز بشكل أساسي على تعبئة الادخار الداخلي وتحويله نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل مشاريع صناعية مُهيكَلة وضخمة.

## خلاصة الفصل:

من خلال تتبعنا لمسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020م أن الحكومة الجزائرية، اتخذت من السياسة إنفاقيه توسعية خلال فترة التسعينات 1990-1999بارتفاع معدلات الإنفاق العام من سنة لأخرى نظرا لتوسع نشاط الدولة.

إن السياسة المالية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية خلال فترة الألفينات 2000-2014 سياسة مالية توسعية من خلال تباع سياسة إنفاقيه توسعية ، إلا أنها لم تعمل على خلق نمو اقتصادي في المستوى الذي كانت تسعى الدولة لتحقيقه إذ أن جميع البرامج التنموية التي أطالقتها الدولة كانت يغلب عليها الطابع الاجتماعي أدت معظمها لتحسين الخدمات الاجتماعية دون الاقتصادية؛ أما في فترة 2015-2018 اتبعت الدولة سياسة تقشفية عملت على تخفيض من النفقات.

أما فيما يتعلق بوضع النمو الاقتصادي العام للجزائر اتضح لنا أنه بعد انطلاق مخطط الإنعاش الاقتصادي والبرامج التنموية المكملة له ساهمت في تحقيق معدلات نمو الباس بها إلا أنه لا يزال يعاني من مشكلات هيكلية والتي يترجمها الزيادة المستمر في النفقات العامة دون الايرادات.

# الخاتمــة

## الخاتمة:

من خلال موضوع بحثنا حاولنا أن نعرض إلى أي مدى ساهمت السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي كنموذج للدراسة في الجزائر،ونظرا للدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي كنموذج للدراسة في الجزائر خلال الفترة (2000م-2020م) و نظرا للدور الذي تلعبه السياسة المالية في رفع معدلات النمو الاقتصادي و تفعيل النشاط الاقتصادي تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي للسياسة المالية و تفسيراتها في النظرية الاقتصادية و كذا إلى الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي و تفسيراته في النظرية الاقتصادية أما في الفصل الثالث و الأخير فقد قمنا من خلال هذه الدراسة القياسية بتحليل العلاقة السببية بين الانتاج الداخلي الخام و أداتي السياسة المالية: النفقات العامة و الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020م) و لتحقيق هذه الدراسة تم استخدام الطرق الإحصائية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية إنطلاقا من استخدام إختبار جدر الوحدة للسلاسل الزمنية لمعرفة الخصائص الإحصائية للمتغير محل الدراسة و بعد ذلك تحديد طبيعة العلاقة بين أداتي السياسة المالية و الانتاج الداخلي الخام باستخدام نماذج جرانجر للسببية.

### 1- إختبار الفرضيات:

**إختبار الفرضية الأولى:** تتمثل أداتي السياسة المالية في كل من الايرادات العامة و النفقات العامة و لها تأثيرات كثيرة على المتغيرات الاقتصادية داخل البلد خاصة في الضرائب، و هذا ما أكدته دراستها على أن تحقيق هذه الفرضية أمر يتعلق بمدى ترشيد هذه السياسة من خلال ترشيد الضرائب و النفقات بشكل يؤدي إلى الحد من العجز الموازي.

**إختبار الفرضية الثانية:**على أن النمو الاقتصادي يتمثل في نمو الناتج الداخلي الخام لأي دولة من سنة لأخرى و له تأثيرات كبيرة على المتغيرات الاقتصادية داخل البلد خاصة من خلال الانتاج الوطني من سنة لأخرى.

**إختبار الفرضية الثالثة:**

**الفرضية أ:**توجد علاقة سببية في اتجاه واحد، تتجه من الانتاج الداخلي الخام إلى النفقات العامة فقط عند مستوى معنوية إحصائية تساوي 5% أما باقي المتغيرات فلا توجد فيها أي علاقة سببية في الاتجاهين عند مستوى معنوية إحصائية تساوي 5%.

**الفرضة ب:** لا يسبب النمو في الانتاج الداخلي الخام على كلا من النفقات و الايرادات العامة في الجزائر أي انه لا توجد علاقة سببية تتجه من الناتج الداخلي الخام نحو كلا النفقات و الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000م-2020م).

## 2- نتائج الدراسة:

2-1 تأتي أهمية السياسة المالية في كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية فهي تدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها و الانفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الصحة و التعليم و الإنشاءات و غيرها و مما لا شك فيه أننا و مند أتى **كينز** بأفكار حول دور الدولة في تحريك عجلة الاقتصاد و الاقتصاديون يمون بأعينهم إلى الدور الحكومي كلما ألمت بدورة الحياة الاقتصادية ضائقة كظاهرة البطالة أو هدمت الضغوط التضخمية.

2-2 تلعب السياسة المالية دورا مهما في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي باعتبار أن السياسة الإنفاقية أداة فعالة في يد الدولة للقيام بالوظيفة التنموية حيث يعتبر التوظيف الجيد للنفقة الحكومية، يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأهداف السياسية، الاقتصادية، المتمثلة في النمو الاقتصادي، إن الجزائر أخدت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة التطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي و برامج دعم النمو الاقتصادي (تدعيم البنية التحتية- تخفيض البطالة ، ارتفاع المستوى المعيشي...الخ) لعلاج الاختلالات الاقتصادية و هذه الاصلاحات لم تعطي ثمارها لحد الساعة.

2-3 تتعامل السياسة المالية و الانفاق العام ما هي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي لما يؤهلها جنبا غلى جنب مع السياسة الاقتصادية إلى تحقيق معادلات تشغيل و استقرار كلي في الأسعار و لعل أهم أهداف السياسة المالية تتلخص في الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل- الوصول إلى معدلات نمو مرتفع.

- العمل على رفاهية المجتمع و إعادة توزيع الدخل بشكل عادل.

2-4 ابتداء من عقد تسعينات القرن الماضي فإن جوه الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات الجزائرية أنداك المدعومة من قبل المؤسسات المالية و النقدية الدولية ( صندوق النقد الدولي و البنك العالمي) و ما تظمنته من شروط إنعكست على واقع السياسة المالية و مجمل السياسات الاقتصادية في الجزائر في تلك الفترة و التي ميزتها السياسة المالية الانكماشية من خلال تخفيض النفقات العامة و كدا الحد من تدخل الدولة و ضبط عملية دعم السلع الواسعة لاستهلاك لتقليل الاعانات و دلك في سبيل ضغط الطلب الداخلي و هو ما بدى واضحا من خلال النتائج الإحصائية.

2-5بعد اعتماد السلطات الجزائرية لمخططات الإنعاش الإقتصادي الأول (2001م-2004م)

والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005م-2009م) و كدا البرنامج الخماسي (2010م-2014م)يبدوا وكأن للسلطات الجزائرية نية للتخلي عن سياسات ضغط الطلب الإجمالي وفق المنور الكلاسيكي إلى سياسيات إنعاش الطلب و تحسين العرض وفق المنظور**الكينزي** عن طريق زيادة الإنفاق العام و من ثم إعطاء الأولوية لحفظ معدل البطالة مع القبول بمعدل مرتفع قليلا من التضخم.

2-6 السياسة المالية التي اتبعتها السلطات الجزائرية مع بداية الألفية الجديدة من القرن الميلادي الحالي عن طريق زيادة النفقات العامة من أجل تدعيم عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هدا المنظور ويرجع سبب دلك إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و محدودية قدراته وهو ما أدى إلى إنعدام الأثر المضاعف الحكومي على نمو الإقتصادي في الجزائر (معدلات نمو ضعيفة بالمقارنة مع المخصصات الضخمة تجاوزت 430مليار دولار أمريكي )

2-7بينت الدراسة أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير مستقرة كلها في المستوى لكنها مستقرة عند الفروق الأولى .

2-8 بينت النتائج الإحصائية لإختبار العلاقة السببية بطريقة**جرانجر** أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من الإنتاج الداخلي الخام إلى النفقات العامة فقط عند مستوى معنوية إحصائية تساوي 5%أما باقي المتغيرات فلا توجد أي علاقة سببية في الإتجاهين عند مستوى معنوية إحصائية تساوي 5%

## 3- الاقتراحات:

بعد استعراض النتائج المتوصل إليها يمكن إبداء الاقتراحات التالية :

-العمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع و دلك بالتنسيق مع الجهات المختصة و محاربة الغش و التهرب الضريبي بأي شكل من الأشكال.

-الإهتمام بإدارة الضرائب و تطويرها بهدف تحسين لتحصيل الضريبي فتعميم استعمال الأعلام الألي سيخفض من التهرب و الغش الضريبي .

-إصلاح إدارة الجمارك و ربطها بإدارة الضرائب بإستعمال تقنيات الإعلام الألي لتقليل من التهرب الضريبي.

-تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين و تشجيعهم على التصدير للخارج و بالتالي فك الميزانية و الإقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية .

-وأخيرا إنفاق عاما أكثر رشدا و إقتصادا أكثر جدوى و تجارة خارجية أكبر ربحا و سياسة نقدية أكثر فعالية و موازنة عامة أكثر شفافية من شأنها مجتمعة أن تحقق التوازن الإقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الدخل الوطني الجزائري.

-يتوجب إعادة توجيه السياسة الإنفاقية من طرف السلطات و توجهيها إلى المجالات التي تشجع نمو الإنتاجية و استغلال الطفرة المالية الكبيرة الناتجة (إحتياطي الصرف الضخم) لتنشيط و تحفيز العرض الكلي و التشجيع و توجيه الإستثمار الحكومي نحو الإنتاج الحقيقي و تحقيق المردودية الاقتصادية.

-ضبط السياسةالجبائية و المنظومة الجبائية الجزائرية و قوانينها على قاعدة العدالة الضريبية و الإستثمار في أدوات الفقه الإسلامي من خلال وسائل التمويل الإسلامي كالزكاة و الأوقاف لأنهما يختزنان حصيلة مالية مهمة بدلا من التمويل بالقروض وكدا بتمكين الحكومة من أدوات أكثر نجاعة للحد من التهرب الجبائي للتحكم في الأسعار و التضخم.

## 4- آفاق الدراسة:

- انطلاقا مما دكر سابقا من نتائج و كدا التوصيات التي تصب في إطار معالجة أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي فإنه و لتكملة موضوع هده الدراسة فإننا نقترح دراسة.

- أثر الأزمات الاقتصادية على النمو الاقتصادي.

-السياسة المالية و دورها في تهيئة المناخ الاستثماري.

-دور السياسة الانفاقية في تحقيق التوازن الاقتصادي.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المراجع:

### المراجع باللغة العربية

**-الكتب.**

1. أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة،"النظرية العامة وفقا لتطورات الراهنة"،الطبعة الأولى،دار هومه لنشر،الجزائر،2010.

2. أسعد هلا داود،الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية الطبعة الأولى،دارهوم للنشر،الجزائر،2013 .

3. حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي. جامعة الملك عبد العزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

4. محمد العربي ساكر،الاقتصاد الكلي،الطبعة الأولى،دار الفجر لنشر والتوزيع،القاهرة،2006 .

5. محمد حسين دخيل،إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة "دراسة مقارنة" الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2009.

6. محمد حلمي الطوابي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة–دراسة مقارنة – دار الفكر الجامعي، الاسكندرية –مصر– الطبعة الأولى، 2007.

7. محمد صالح تركي القريشي،علم اقتصاد التنمية،إثراء لنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،الأردن، 2010.

8. محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

9. محمود يونس محمد وعبد النعيم محمد مبارك،أساسيات علم الاقتصاد،الدار الجامعية لنشر،الطبعة الأولى،كلية التجارة بجامعتي الإسكندرية وبيروت.

10. محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 ،1997.

11. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

12. مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الجامعية الجديدة، 2003.

13. مجدي محمود شهاب،الاقتصاد المالي،الطبعة الأولى،دار الجامعية الجديدة لنشر،الإسكندرية 1999.

14. مسعيد سامي الحالق،محمد محمود العجلوني،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

15. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية،الطبعة الأولى،مركز الاسكندرية لنشر،2000

16. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

17. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2000.

18. صالح الرويلي،اقتصاديات المالية العامة،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية 1988.

19. طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الإقتصاد (التحليل الجزئي والكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، عمان – الأردن،2009.

20. عاطف وليم أندراوس، الإقتصاد المالي العام، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2009.

21. عادل فليح العلي،مالية الدولة، الطبعة الأولى، زهران للنشر، الأردن، 2010.

22. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006.

23. عبد الهادي النجار، "إقتصاديات النشاط الحكومي"، مطبعة ذات السالسل، الكويت 1982.

24. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000.

25. عوف محمود اكفراول، السياسة المالية والنقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 1997.

26. غازي حسين عناية،أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي،مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية،2003.

27. غازي عناية،المالية العامة والتشريع الضريبي،الطبعة االولى، دارالبيارق للنشر، عمان، الأردن، 1998.

28. فليح حسن خلف، التنمية وتخطيط الإقتصادي، جدار للكتاب العالمي، علم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

29- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت والإسكندرية، 1998.

30. يونس أحمد البطريق وآخرون، مبادئ المالية العامة، دارا الجامعية الطبعة أولى، الإسكندرية، 2000.

31. **GRANGER, C.W**, *"Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross Spectral Methods"*, Econometrica, 37, 1969.

32. **Gourieroux Christian, Alain Monfort**, *"Séries temporelles et modèles dynamiques"*, Paris: Ed Economica, 1990

33. **LARDIC.S et MIGNON.V**, ***Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financière"***, Paris: Ed Economica, 2002

*33. **https://www.imf.org**/-/media/Files/Publications/CR/2021/English/1DZAEA2021001.ashx*

*34. <ttps://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf&gt ;lt; https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf&gt& ;lt;https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2008arabe.pdf&gt& ;lt;https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/annexes_au_rapport_2005.pdf&gt& lt; https://www.bank-of-&*

*35.algeria.dz/doc/ANNEXE%20TABLEAUX%20STATISTIQUES-02.doc&gt*

**المذكرات:**

1. بودخدخ كريم، أثر السياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 22001-2009،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر 2010/2009.

2.معط الله آمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 2002/1970 -،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014.

3. سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة بعض دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير(غير منشور) في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2011-2010.

4. كامل رشيد علي التل، أثر التعليم على النمو الاقتصادي "حالة الأردن " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرغير منشورفي الاقتصاد، جامعة اليرموك، العراق، 1991.

5. عزوز علي "الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)"،مذكرة ماجستير غير منشور جامعة الشلف 2006 – 2007.

6. بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجازئر 1970-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بلقايد، الجزائر، 2013/2012.

7.ضيف أحمد، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر 1989 – 2012، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، 2014-2015، ص 5.

8. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2005-2006.

9. كبداني سيد احمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية:دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، 2012-2013.

10. عماري الياقوت، أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، جامعة أوكلي منحد أو لحاج، البويرة، الجزائر،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، 2015/2014

11. زويش سمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، 2000/2014 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة البويرة، الجزائر، 2015/2014.

**الملتقيات والمؤتمرات:**

1. البشير عبد الكريم، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر، ملتقي دولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان.

**المجلات والتقارير والقوانين:**

1. مسعى محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو،مجلة الباحث – عدد2012/10،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة –الجزائر.

2. كريالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم الإنسانية، العدد 45،2010،جامعة وهران.

3. ونادي زهيد، آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد التاسع،جامعة البليدة،جوان 2011.

**المواقع الالكترونية:**

# قائمة المصادر والمراجع

1. بنك الجزائر.

2. البنك الدولي.

3. الديوان الوطني للإحصائيات.